الفصل السابع

عمالة الأطفال

النهاية فى أول الطريق

أولاً: مقدمة ومشكلة الدراسة:

بعد أن أسدل القرن العشرين ستاره، وبين عشية شمس عهد قديم، وإطلالة شمس عصر جديد، حرىُ بنا أن نتدارك طبيعة ذلك الوليد، متخذين من نهاية ذلك العهد (القرن العشرين) وما جري فيه من أحداث وتغيرات؛ شكلت قسمات ذلك العصر الجديد، قاعدة نطل منها علي أحواله، لنجد أنفسنا أمام مفارقات هائلة تجلت بحلول ذلك العصر، يمكن تمييزها من خلال قسمات متعددة، تبين أوجه التباين ما بين التشكيلات المتقدمة والمتخلفة من المجتمعات، ويتم التعبير عن تلك القسمات ــ المشتركة اجتماعياً ــ من خلال ظواهر مجتمعية، تظهر تجلياتها في البلدان المتخلفة،ومن أهم هذه الظواهر ما يسمي (بظاهرة عمالة الأطفال) تلك الظاهرة التي جاءت كمردود طبيعي للإشكاليات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في هذه المجتمعات؛ حيث كان للمتغيرات البيئية والاجتماعية هذه انعكاساته ا السلبية علي حقوق الطفل، إذ أنها أدت إلى تزايد معدلات الفقر والمرض والأمية في كثير من مجتمعات العالم الثالث؛ مما دفع كثير من الأسر إلى الزج بأبنائها في سوق العمل.

وتمثل عمالة الأطفال مظهراً مهماً للمعاناة الإنسانية في أبشع صورها على مر العصور واختلاف الأمكنة والثقافات والمجتمعات برمتها، فهي جزء لا يتجزأ من تاريخ الحضارات الزراعية القديمة التي انطلقت من الشرق، وهي أيضاً جزء من تاريخ الحضارة الصناعية الأحدث التي انبثقت من الغرب، فكما ساهم أطفال الشرق في حفر القنوات وري الأرض وحرثها وحصادها، ساهم أطفال الغرب في التراكم الرأسمالي الذي أحدثته الثورة الصناعية في الغرب بأسره؛ مما يشير إلى وجود رابطة وشيجة بين ثقافات الشعوب والعمل المبكر للأطفال، وإذا كان الأمر مرتبطاً بالثقافة فمن الخطأ أن يتم تشخيص المشكلة

تشخيصاً كمياً بالأعداد والنسب فحسب، ولكن من الضروري أن يتم تشخيص المشكلة كيفياً وفق معطيات وشروط هذا العمل وناتجه الاجتماعي والإنساني. فالمسألة لا تنحصر في عمل الأطفال وحسب وإنما تعني بالأساس استغلال هذا العمل من جانب واستغلال الطفولة نفسها من جانب أخر، حيث يكتنف عمل الأطفال – كظاهرة استغلالية– قائمة طويلة من المؤشرات التي تعبر عن أشكال العنف المختلفة التي تمارسها الأسرة والمجتمع إزاء أبنائها، بما يمثله ذلك السلوك من خرق لحقوقهم الإنسانية.

وتتضح فجاجة هذا الاستغلال في حالات إصابات العمل والمرض الناجم عن طبيعة العمل، حيث تصل نسبة المخاطر إلى 20% من الأطفال العاملين في بعض الدول خصوصاً في الريف، كما يتضح أكثر في حالات حوادث العمل المؤدية إلى الموت الفردي وأحيانا الجماعي، وتكتمل الصورة المؤلمة بوجود نسبة من الأطفال العاملين 20% أيضاً في بعض الدول يعملون وهم دون سن العاشرة، وهو ما يجعلنا ننظر إلى ظاهرة عمالة الأطفال باعتبارها الوجه الأخر لظاهرة الحرمان من الطفولة ذاتها، وتقدر منظمة العمل الدولية " ***I.L.O***" عدد الأطفال العاملين في العالم بنحو 250مليون طفل في الفئة العمرية من سن 5 إلى 14 سنة منهم 120 مليون يعملون كل الوقت، وأكثر من ثلثيهم 70.04% يعملون في الزراعة في قارة أسيا بنسبة 61%، تليها أفريقيا بنسبة 32% ثم أمريكا اللاتينية بنسبة 7%، وطبقا لأحدث تقارير منظمة العمل الدولية فإن ظاهرة عمالة الأطفال تمثل ثلث قوة العمل الزراعية في بعض الدول النامية.

فمن خلال العمل يحتك الطفل بعالم البالغين في مرحلة مبكرة من حياته، مما يدفعه إلى تقليد بعض السلوكيات غير المستحبة، حيث يؤدي الاحتكاك المبكر بسوق العمل إلى العزلة والانطواء لدي الأطفال، ويظل الطفل يؤدي

أعمالاً هامشية، بها قدر كبير من التكرار، مما يضعف من فرصته فى الحصول علي عمل أفضل في المستقبل.

وثمة دراسات عديدة ربطت بين العمل والسلوك المستقبلي للطفل، وبينت أن نقص الرعاية الاجتماعية في بيئة العمل والأسرة يؤدي إلى تعلم الطفل بعض العادات والسلوكيات السيئة كالتدخين وتعاطي المخدرات، ولم يتوقف جحيم العمل عند هذا الحد فحسب، فثمة آثار تربوية وصحية شديدة يتعرض لها الطفل في سوق العمل، فخروج الطفل المبكر إلى سوق العمل قد يحرمه من المبادئ الأولي للتعليم والتدريب، فضلاً عن تعرضه لكثير من المخاطر الصحية والمهنية نتيجة للظروف القاسية للعمل، مثل الإجهاد البدني والإصابات الجسمية وتشوهات العمود الفقري، ومخاطر التعرض للمواد الكيماوية والأتربة، والضوضاء والحرارة الشديدة، أو سوء التهوية وغيرها

وبالرغم من منطقية هذه الحوارات بيد أن ثمة رؤى مخالفة تري أن عمل الأطفال ليس كله شر، فقد يكون العمل – في كثير من الأحيان –منقذاً وملجأ للطفل من جحيم التعليم، ولاسيما للطفل متعدد الرسوب، فقد يشعر الطفل أن التعليم وسيلة لقهره والورشة تحرره وتحقق له السعادة.

وفيما يتعلق بمسببات الخروج المبكر للأطفال إلى سوق العمل، فثمة دراسات عديدة أجريت في هذا الشأن، وبالرغم من تباينها أحياناً، بيد أنها أجمعت في معظمها على أن الفقر هو بيت القصيد في إرسال الطفل إلى سوق العمل بدلاً من المدرسة، بحثاً عن حلِ أفضل لمواجهة متطلبات العيش. ومن الباحثين من ربط الظاهرة بانخفاض المستوي التعليمي للأسرة، ومدى توافر الأعمال المناسبة للأطفال، ومنهم أيضاً من يعزوها إلى عوامل نفسية مثل "الاعتماد علي الذات والرغبة في تعلم حرفة بعينها وكذلك الفشل في التعليم"، **ومن خلال هذه الدراسات تبين لنا ملاحظتان هما:**

الأولى: علي الرغم من تعاظم مساهمة الأطفال العاملين في زيادة دخل الأسرة إلا أن ذلك لا يتعارض مع انتظامهم في التعليم حتى وإن كان هناك أسر تعتمد في دخلها بالكامل علي عمل أطفالها.

الثانية: أن الفقر الاقتصادي والتعليمي ليس هو المسئول الوحيد عن ظاهرة عمل الأطفال، فثمة عوامل أخري عديدة تلعب دورا – وإن كان أضيق نطاقاً– من ذلك نظام القيم الاجتماعية الذى يتقبل عمل الأطفال كأمرٍ طبيعي، وكذلك وجود صناعات وحرف تعتمد تقليدياً على عمالة الأطفال، وتقدم حافزاً لاجتذابهم إليها، فضلاً عن إهمال بعض الأسر الأمية في تسجيل أبنائها في المدارس عند بلوغهم سن الالتزام (مع تبخر عقوبة الالتزام بالإلزام)، وأخيراً التراخي في تطبيق قوانين العمل، خصوصاً الحد الأدنى لسن العمل، ومن ثم يصبح عمل الأطفال مجرد مخالفة بسيطة ومقبولة اجتماعياً، وتستمر الدائرة المفرغة في إعادة إنتاج الظاهرة

ولا تخرج ظاهرة عمالة الأطفال في الإطار العربي عن قوام الظاهرة في إطارها العالمي، سواء من حيث مسبباتها (الفقر– تدني التعليم – القيم الثقافية– واللامبالاة)، أو من حيث ظروف المعيشة للأطفال العاملين وأسرهم الفقيرة، أو حتي من حيث شروط وبيئة العمل (الاستغلال ــ تدني الأجور أو غيابها ــ الايزاء البدني والنفسي ــ المخاطر بأنواعها) يضاف إلى ذلك تأخر الاهتمام بمجرد الدراسة للظاهرة التي لولا الضغط الدولي لكان من المشكوك فيه الاهتمام بها أصلاً في الإطار العربي، ومما يزيد الأمر فجاعة تخلف أجهزة الإحصاء الرسمي عن توفير المعلومات عنها.

ولما كان المجتمع المصري لا ينفصل بحال من الأحوال عن غيره من المجتمعات من حيث تأثيره وتأثره بالظواهر الاجتماعية المختلفة، فقد أسفرت التقارير والدراسات المحلية والدولية التي أجرتها منظمة العمل الدولي ومنظمة

حقوق الإنسان وغيرها، أن مصر تُعّد واحدة من الدول التي تستشري فيها ظاهرة عمالة الأطفال؛ إذ بينت الدراسات التي أجريت في نهاية التسعينيات من نهاية القرن الفائت أن أطفال مصر العاملين يقضون في العمل أكثر من 9 ساعات – في المتوسط – يومياً، وأكثر من ستة أيام أسبوعياً، وهو ما يتجاوز أوقات العمل التي يقضيها الكبار في نفس العمل ذاته، كما تبين من الدراسات أيضاً أن جميع الأطفال العاملين تقريبا يعملون بصورة غير رسمية، وبدون بطاقات عمل أو شهادة صحية؛ مما يشير إلى عدم تمتعهم بأي حقوق أو حمايات قانونية، فضلاً عن تعرض أكثر من ثلث هؤلاء الأطفال إلى أشكال مختلفة من المعاملة السيئة، أضف إلى ذلك أشكال العنف المتباينة التي يلقونها من أرباب العمل المشرفين عليهم.

وفي هذا الصدد يشير مركز الأرض إلى أن عمالة الأطفال تعد ظاهرة اجتماعية بالغة الدلالة على مستوي المجتمع المصري برمته، وإن كان مجال الزراعة يستحوذ علي نسبة أعلى من الأطفال العاملين، أما تقرير الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في مصر فإنه قدر حجم الأطفال العاملين بحوالي مليون ونصف، تتراوح أعمارهم مابين 6 إلى 14 سنة، يعمل منهم 78% في قطاع الزراعة و9% في الورش الصناعية و 5 % فى قطاع الخدمات، 9% في مجال التشييد والبناء، وفي هذا أيضاً أفاد المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام 1988م بارتفاع معدل الأطفال العاملين، حيث بلغ 86% من الأسر ذات الدخل المنخفض، وجاء البيان التفصيلي لمعدل الأطفال حسب دخل الأسرة كالتالي:

- 28 % بين الأسر يقل دخلها السنوي عن 1000جنيه
- 32% بين الأسر يتراوح دخلها السنوي ما بين 1000 إلى 1999 جنيه

- 26 % بين الأسر يتراوح دخلها السنوي بين 2000 جنيه إلى 2999جنيه

وأشار المسح الديموجرافي الصحي في عام 1992 إلى تدني المستوي الاجتماعي للأسر التي لديها أطفال عاملين، وإنه علي الرغم من أن نمط الإنتاج قد تطور في مصر كنتيجة للتطور التكنولوجي، يبدو أن ذلك لم يؤثر بدوره علي سوق عمالة الأطفال، كما هو متوقع فمازال الطلب عليهم مرتفعاً ولاسيما في الورش الصناعية، خاصة وأن الأطفال هم الأقل أجراً كما هو معروف، ويتم الاستعانة بهم في الأعمال المساعدة،والتي لا تضيف عادة شيئاً إلى مهارات الطفل الفنية، بما يؤهله مهنياً إلى الارتقاء في العمل.

وفى إطار الحلول المقترحة للحد من ظاهرة عمالة الأطفال تباينت الآراء تباينها حول تشخيص المشكلة وتحديد مسبباتها، ففي حين أوصت بعض الدراسات بإعادة الهيكلة الاقتصادية وإعطاء الأولوية لبرامج التوعية للحد قدر الإمكان من ظاهرة عمالة الأطفال فبالرغم النمو الاقتصادي الذى شهده المجتمع المصرى، إلا إن هؤلاء الأطفال ما زالوا يعانون من صعوبة الحياة والعمل، كما أوصت دراسة أخرى بضرورة تغيير الأنماط السلوكية والمعتقدات مع إعادة النظر في البناء الاجتماعي للمجتمع وإعطاء اهتمام أكبر للتعليم والتدريب، فلابد من إعادة النظر في السياسات التعليمية وقوانين العمل للمساهمة في حل تلك المشكلة. بينما أوضحت دراسة ثالثة أن مواجهة عمالة الأطفال تتطلب تكامل في إجراءات التدخل المهني المبنى علي تجارب ودراسات سابقة مع تحديد أهداف واحتياجات الأطفال، وتصميم البرام ج التدريبية التى تتناسب مع قدراتهم الشخصية.

وكل هذه الدراسات جعلت القائمين علي صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر، يدركون أن خطورة عمل الأطفال لا تكمن فقط في

حرمانهم من حقوقهم الأساسية في الحياة، بل تمثل تهديداً لبنية المجتمع وتطوره؛ مما دفع القائمين على صنع السياسة إلى وضع الأطفال العاملين في بؤرة خطط التنمية الاجتماعية، وفوضت الحكومة الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني بأن ترصد ترجمة حقيقية للإرادة السياسية إلى نتائج ملموسة لمصلحة الطفل؛ مما أفضي إلى إصدار الإعلان الرئاسي الخاص بالعقد الثاني بحماية الطفل المصري ورفاهيته 2000 م ــ 2015 م.

ولما كانت قضية عمالة الأطفال تمثل إحدى القضايا المحورية التي بات يحكم من خلالها –زيادة أو نقصاناً– على تقدم الدول من تخلفها؛ فقد كان لزاماً على المجتمع المصري بكافة مؤسساته الحكومية والمدنية أن يتخذ تدابير تتمشى مع معطيات السياسة الدولية الراهنة، وما تضمنته من معاهدات واتفاقيات كان من الصعب تجاهلها، معتمداً على الجمعيات الأهلية كآلية أساسية يمكن من خلالها التصدي لهذه الظاهرة، وكما تحملت الجمعيات في مصر عبر تاريخها الطويل مهمة التصدي لكثير من الظواهر الاجتماعية السلبية ؛ فقد كان لزاماً عليها هنا أن ترفع شعارها المعتاد" معاً لمناهضة عمالة الأطفال" مكرسة معظم مواردها للسير في هذا المضمار، ولكن إلى أي مدى نجحت الجمعيات الأهلية فى ذلك ؟

ونظراً لضخامة الأموال والميزانيات التي خصصت للجمعيات الأهلية سواء من الإدارة السياسية المصرية أو من الهيئات الأجنبية المانحة فقد وقع علي عاتق الباحثين ضرورة الالتفات إلى هذه الظاهرة بحثا وتحليلاً، بغرض التوصل إلى حلول لهذه الظاهرة وإشكاليتها وكل هذا الأمر دفع الباحث إلى تقييم الخدمات التى تقدمها الجمعيات الأهلية للأطفال العاملين.

ثانياً: أهمية الدراسة:

1- إذا جاز لنا القول بأن ظاهرة عمل الأطفال تمثل إحدى الانتهاكات المروعة لحقوق الطفل، فإن تعظيم الجهود اللازمة لمواجهة هذه الظاهرة بات واجباً علي كل مثقف يعيش علي أرض هذا الوطن، وحريص على مستقبله وكلُ في مجاله.

2- إن اختفاء العلنية والسماح الضمني بالاستغلال التجاري للأطفال وتعرضهم لأسوء أشكال العمل؛ جعل من الأهمية بمكان العمل على وضع حد للاستغلال الذي يتعرض له هؤلاء الأطفال.

3- لقد أصبح عمل الأطفال يشكل تهديدا للصادرات المصرية، حيث أقرت منظمة التجارة العالمية عدم قبول أي منتج ساهم في صناعته أو تعبئته أو تغليفه أطفال.

4- لقد اعتمدت السياسة المصرية على الجمعيات الأهلية كركيزة أساسية فى مواجهة ظاهرة عمالة الأطفال، وحولت إليها كافة المنح والأموال المحلية المخصصة لهذا الشأن، وخولت لها كافه السلطات و التسهيلات اللازمة لتنفيذ خطتها؛ الأمر الذي دفع الباحث إلى أن يقدم تقريراً حول فاعلية الخدمات التي تقدمها هذه الجمعيات فى ضوء الميزانيات والامتيازات التي حصلت عليها مقابل العمل على الحد من هذه الظاهرة.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تستهدف الدراسة قياس فاعلية الخدمات الاجتماعية المقدمة للطفل العامل، ويتحقق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١ - قياس فاعلية الخدمات التعليمية الأهلية المقدمة للطفل العامل.

٢ - قياس فاعلية الخدمات الصحية الأهلية المقدمة للطفل العامل.

٣ - قياس فاعلية الخدمات الاجتماعية والتثقيفية المقدمة للطفل العامل

٤ - قياس فاعلية برامج التدريب المهنى المقدمة للطفل العامل

٥ - قياس فاعلية برامج تنمية الدخل المقدمة للطفل العامل

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

تنطلق الدراسة الراهنة من تساؤل رئيسي حول **مدى فاعلية الخدمات الاجتماعية الأهلية المقدمة للطفل العامل**، وينبثق من هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

١ - ما مدى فاعلية الخدمات التعليمية الأهلية المقدمة للطفل العامل ؟

٢ - ما مدى فاعلية الخدمات الصحية الأهلية المقدمة للطفل العامل ؟

٣ - ما مدى فاعلية الخدمات الاجتماعية والتثقيفية المقدمة للطفل العامل؟

٤ - ما مدى فاعلية برامج التدريب المهنى المقدمة للطفل العامل؟

٥ - ما مدى فاعلية برامج تنمية الدخل المقدمة للطفل العامل؟

خامساً: مفاهيم الدراسة:

(أ) الفاعلية:

يعد مفهوم الفاعلية من أعقد المفاهيم في الدراسات التقييمية، ولا سيما فيما يتعلق بدراسة مشروع من المشروعات الاجتماعية، وربما لا نجد ذلك التعقيد بنفس الدرجة في الدراسات الاقتصادية للمشروعات نظراً لما تتسم به هذه المشروعات من طبيعة كمية، تسمح بقياس العائد والتكلفة، وعموماً فإن تقفى المصطلح لغوياً، نجده جاء بمعني التأثير؛ وهي الظاهرة التي تقوم علي القدرة أو قدرة البرنامج علي تحقيق أهدافه، أما في العلوم الاجتماعية فكثيراً ما يخلط الباحثون بين مفهوم الكفاءة ومفهوم الفاعلية ويستخدمونهما بنفس المعني، ويعرفون الفاعلية بأنها أحد المقاييس التي تستخدم لتقييم برنامج أو مشروع بعينه، أي التعرف علي مدي كفاءة الجهاز الذي قام بالتخطيط والتنفيذ لهذا البرنامج، كما يعرفونها بأنها الدرجة التي تم بها إنجاز الأهداف المنشودة أو نتائج المشروع، ويرون أن المنظمة الفعالة هي المنظمة القادرة علي تحقيق أهدافها، وأن فاعلية المنظمة هي المدى الذي يمكنها من تحقيق أهدافها ومتطلبات وجودها، ومن ثم فإن الفاعلية هي: أن تحقق المنظمة أهدافها في إطار الموارد المتاحة والمحدودة في ذات الوقت، بينما الكفاءة هي أن تكون منافع المنظمة أكبر من التكاليف التي تحملتها بالمقارنة بمنظمة أخري، ويتم التعرف علي مدي فاعلية البرامج بإحدى الطريقتين الآتيين أو بكلاهما:

1- مدي تغطية أو مدي استفادة الناس من هذا المشروع، حيث يساوي معامل فاعلية المشروع الاجتماعي عدد المستفيدين من المشروع في مجتمع معين مقسوماً علي أجمالي عدد المستحقين لخدماته فى نفس المجتمع والناتج مضروباً في 100.

2- التعرف علي مدي قدرة ونجاح المشروع في مواجهه وحل مشكلات المجتمع ويتم ذلك من خلال معرفة عدد الذين نجح المشروع في حل مشكلاتهم مقسوماً علي إجمالي عدد المتضررين من وجود هذه المشكلة في نفس المجتمع والناتج يضرب في 100. وهناك نموذجان في تقييم فاعلية البرامج والمشروعات التنموية،حريُ بالباحث أن يذكرهما في هذا الصدد وهما:

1- **نموذج تحقيق الهدف:** ويعتمد هذا النموذج علي التأثير والإنجاز كمحكات رئيسية في عملية التقييم، بالإضافة إلى محكات الإنتاجية والتدعيم والتخطيط والمتابعة المستمرة للمشروعات المنفذة عن طريق المنظمة. وتعتمد الدراسة الراهنة على هذا النموذج فى تقييم الخدمات التى تقدمها الجمعيات للأطفال العاملين.

2- **نموذج نسق الموارد:** ويركز هذا النموذج علي قدرة المنظمة علي الاستفادة من الموارد المتاحة في تحقيق أهدافها، ومن ثم تتمكن المنظمة من تحقيق التوازن بين الأهداف والموارد، حتى لا يحدث الاضطراب.

ومن خلال ما سبق تتحدد رؤية الباحث حول مفهوم الفاعلية والفرق بينها وبين الكفاءة، إذ نري أن الفاعلية تقاس بمدي التأثير الذي أحدثه البرنامج أو المشروع في الفئات التي يستهدفها، ويشمل هنا المستفيدين فقط، وتصبح مؤشرات القياس هنا هي مدي التغطية ودرجة الإشباع وعدالة الطريقة التي تقدم بها الخدمة. بينما الكفاءة تقاس بقدرة القائمين علي المشروع أو الجهاز الإداري علي إدارة الخدمة بأقل التكاليف وأسرع وقت ممكن، ومدى تقنية الطرق المستخدمة في الإدارة وتقديم الخدمة، ويمكن التمييز بين مفهومى الكفاءة والفاعلية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1)

يوضح الفرق بين مفهومى الكفاءة الفاعلية

الكفاءة Efficiency	الفاعلية Effectiveness
الاقتصاد في استخدام المدخلين.	تحقيق النتائج المتوقعة من تنفيذ البرنامج.
الكفاءة مرتبطة بالمدخلات. خ٢ ,خ١	الفاعلية مرتبطة بالنتائج. خ٣ ,خ٢=
الكفاءة صفة ذاتية	الفاعلية مرتبطة بالقدرة على التأثير في احتياجات واشباعات ومشكلات المستفيدين
المشروع الكفء هو الذى تتوافر فيه صفات إداريةمعينة.	المشروع الفعال هو الذي يحقق النتائج.
المشروع الكفء (في حد ذاته) ليس بالضرورة أن يكون فعالاً	

ولما كانت الجمعيات الأهلية قد نيط بها مناهضة عمالة الأطفال من خلال خمسة محاور أساسية اتفقت حولها معظم الآراء والاتجاهات، وسعت إلى تمويلها معظم الجهات المانحة والمعنية بقضية عمالة الأطفال في مصر، كما أنها هي المحاور التي تعمل في إطارها الجمعيات الأربعة عينة الدراسة، فقد حدد الباحث خمسة أبعاد لقياس فاعلية الخدمات الاجتماعية الأهلية المقدمة للطفل العامل هي التعليم والصحة والتثقيف والترفيه، التدريب المهني وتحسين الدخل.

(ب) الخدمات الاجتماعية الأهلية:

كثيراً ما يحدث خلط بين مفهومي الرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، ولذا فإنه من الصعوبة بمكان أن نعرف الخدمات الاجتماعية بمعزل عن مفهوم الرعاية الاجتماعية، الذى يتضمن إطاراً واسعاً وشاملاً لقطاعات تخطيطية متعددة، منها التخصصي مثل التعليم والصحة والإسكان، ومنها العام الذي يشمل أنشطة وبرامج متعددة، مثل الخدمات الترويحية والرياضية والخدمات البيئية، والتخطيط الحيوي، والخدمات الاجتماعية نفسها، وهذا لا يجعلنا نتجاهل أن الخدمات الاجتماعية لها بعض الأنشطة المتخصصة، مثل رعاية المعاقين، والتأهيل الاجتماعي، ورعاية أسر المسجونين والأحداث والمنحرفين، وخدمات الأسرة والطفولة.

وأنه لا يجب النظر إلى الخدمات الاجتماعية على أنها غايات فى حد ذاتها، بل يجب النظر إليها على أنها وسائل لتحقيق الأهداف المتمايزة اجتماعياً، وذلك من خلال البرامج التى يتم وضعها لتحقيق هذه الأهداف.

وإذا كانت الخدمات الاجتماعية تتضمن مكونات اجتماعية واقتصادية بل وسياسية أيضاً؛ فإنه يمكن تحديدها باعتبارها مجموعة الخدمات التي توفرها الدولة بصفة عامة والقطاع الأهلي بصفة خاصة، وأنها تستهدف تحسين مستوى المعيشة، أي أن عائدها المباشر هو تحسين ظروف الحياة الاجتماعية للسكان، وليس زيادة الإنتاج الاقتصادي أو تحقيق فوائد اقتصادية فقط، ومن أهم الخدمات التي تندرج تحت هذا المفهوم برامج الرعاية الاجتماعية للفئات المحتاجة والتعليم والصحة والإسكان، وتوفير المياه الصالحة للشرب والخدمات الموجهة لصحة البيئة، والخدمات الترويحية، والنقل والمواصلات والاتصالات إلا أن المجموعة الأخيرة قد يكون لها مدلول ومضمون اجتماعي ولكنها ليست

اجتماعية بالمعنى المحدد كما فى المجموعة الأولى. ولذا يفضل أن يطلق عليها اسم الخدمات العامة.

وإذا كان الحديث عن الخدمات الاجتماعية في التعريفات السابقة كان أكثر ارتباطاً بمسئولية الدولة دون التزام الأه الى بتقديمها، على اعتبار أن هذه الخدمات حق لهم وليست منة من أحد، وإذا كانت العدالة الاجتماعية تتضمن النظر إلى المطالب والخدمات الاجتماعية باعتبارها حقوقاً سياسية للمواطن؛ فقد ظهرت الدعوة لجعل الخدمات الاجتماعية حقاً لكل مواطن في التقرير الذي قدمه وليم بيفريدج للحكومة البريطانية عام 1942 والذي ترتب عليه استحداث قوانين التأمينات الاجتماعية وبرامج الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية ومن الواضح هنا أن بيفريدج أيضاً قد جعل الخدمات الاجتماعية حقاً للمواطنين على الدولة وأن الدولة هى المسئول الأوحد عن رعاية أبنائها، من خلال دعوته لمفهوم دولة الرعاية [illegible]. وإذا كان الوضع كذلك، فإن الظروف الراهنة دعت كثيراً من الدول إلى الأخذ بمفهوم دعم المستحقين، بدعوى أن الخدمة هى حق فقط لمن يستحقها، وأن الحاجة الاجتماعية هي المؤشر الحقيقي للوصول إلى الخدمة، وهذا ما جعل الجهود الأهلية تصبح شريكا أساسيا في تقديم الخدمة، وتعالت الصيحات المنادية بالأخذ بمفهوم التكافل الاجتماعي، وأن في أموال الأغنياء حقاً لكل محتاج، و أن الخدمات الاجتماعية هي جزء مما يدفعه المجتمع لأفراده، مقابل انتشار الأمراض والبطالة والعاهات وتلوث البيئة. وأشكال الخسائر الأخرى المتعددة في المجتمع. وهذا ما يجعلها حقاً يطالب به كل مسئول عند تقديم الرعاية الاجتماعية سواء جهة حكومية أو أهلية.

ومن أكثر التعريفات التي تناولت الخدمات الاجتماعية وربطتها بالجهود الأهلية، وهو التعريف القائل بأنها " الخدمات التي تسهم في تحقيق وظائف التنشئة الاجتماعية، ومساعدات المسنين والمعاقين والمتخلفين عقلياً، والخدمات

البديلة، والخدمات التوجيهية والإرشادية لمواجهة مشكلات الأسر والأفراد، وتوفير المعونة والمساعدات والإمكانات، والوقاية من المشكلات، والعمل مع المنحرفين لتعديل سلوكهم. ومن هذا التعريف يتضح لنا أن ثمة ارتباطاً وشيجاً بين الخدمات الاجتماعية والحاجات الإنسانية، إذ يجب أن تغطى الخدمات الاجتماعية كافة هذه الاحتياجات، مثل خدمات الأسرة والشباب والبالغين والمسنين والخارجين على القانون، وخدمات الإسكان، والصحة وتنظيم المجتمع. ولهذا يعرفها مؤتمر وزراء الشئون الاجتماعية الذي عقد عام 1989، تحت إشراف الأمم المتحدة بأنها "الخدمات الموجهة لتمكين الفقراء من جنى نتائج التقدم الاقتصادي، والتي تسهم بدور فعال فى توزيع السلع والخدمات.

ومن التعريفات التي تناولت الخدمات الاجتماعية الأهلية مباشرة هو التعريف:" بأنها البرامج التي تصمم لمواجهة مشاكل أو احتياجات أفراد أو جماعات أو مجتمعات، والتي تقدم من خلال مجالات مهنية وبناءات تنظيمية ،ويكون لمديري البرامج القدرة على تحديد أنماط الاحتياجات، وأن تكون الإحصائيات المتعلقة بالخدمات هي المؤشرات التي يستند إليها في تحديد الحاجة للخدمات، عندما تبدأ المؤسسة في وضع خطة لبرنامج جديد".

ومن خلال ما سبق يمكن تصنيف الخدمات الاجتماعية الأهلية إلى مجموعتين، المجموعة الأولى وتشمل خدمات رعاية الطفولة، والصحة العقلية، والتوجيه والإرشاد النفسي والتنمية أما المجموعة الثانية، فإنها تتضمن الخدمات ذات العائد الاقتصادي للمستفيد، كخدمات الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية في حالات الشيخوخة، والعجز والبطالة وإصابات الحوادث، ومساعدات الأسر التي تكون بدون عائل، والأيتام الذين لا مورد لهم، والمساعدات العامة في حالة الكوارث، والنكبات، والمطلقات والأرامل إلى غير ذلك من المجالات التي

تضمنها القانون رقم 84 لسنة 2002م للعمل الأهلي في مجال الخدمات الاجتماعية.

وجدير بالذكر أن برامج الخدمات الاجتماعية الأهلية ليست محدودة، بهذه البرامج التقليدية، ولكنها تمتد لتواجه الاحتياجات المتغيرة يوماً بعد يوم، والمشاكل في المجتمعات المحلية، حتى يستطيع أفراد هذه المجتمعات القيام بأدوارهم الإنتاجية، ويكون عندهم القدرة على إشباع احتياجاتهم. ويقصد الباحث بمفهوم الخدمات الاجتماعية الأهلية فى ضوء هذه الدراسة شيئين هما:

١ – الجمعيات الأهلية المسجلة بوزارة التأمينات والشئون الاجتماعية.

٢ –كافة الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية للأطفال العاملين.

(ج) الطفل العامل:

أوضحت المواثيق الدولية وقانون الطفل رقم 12 لسنة 1996 م أن الطفل هو: "كل من لم يبلغ ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة " وعرفه علماء الاجتماع بأنه: " كل إنسان يحتاج لحماية من أجل نموه البدني والنفسي والفكري ؛ حتى يصبح بمقدوره الانضمام إلى عالم البالغين.

علي الرغم من اتفاق غالبية الباحثين حول مفهوم الطفولة، بيد أنهم اختلفوا حول مفهوم عمالة الأطفال تبعاً لاختلاف تخصصاتهم ومذاهبهم الفكرية، واعتبروه من المفاهيم الهلامية التي يصعب تحديدها تحديداًعلمياً محكماً، فمنهم من عرفه بأنه كل من لم يبلغ ثماني عشرة سنة ميلادية ويقوم بأعمال البالغين ومنهم من يرى بأنه أي طفل يعمل في مهنة أو حرفة سواء بأجر أو بدون ، ومنهم من فرق بين مصطلحي " عمالة الأطفال " وعمل الأطفال فعلي الرغم من اعتقاد هذا الفريق في إيجابية عمل الأطفال ، لما له من آثار إيجابية تنعكس على النمو العقلي والجسمي والذهني للطفل ، والذي يستطيع الطفل من خلاله أن

يستمتع ويحافظ على حقوقه الأساسية، فمن خلال العمل يتعلم الطفل معنى المسئولية ويدرك أهمية التعاون والتسامح، فهم يرون أن عمل الأطفال يتضمن كافة الأعمال التطوعية أو حتى المأجورة التي يؤديها الطفل وتتلاءم مع قدراته العمرية،ورغم إقتناعهم العميق بأهمية عمل الأطفال، إلا أنهم يرفضون بشدة مفهوم عمالة الأطفال، ويعتبرونه مفهوماً سلبياً بالدرجة الأولى، فهو العمل الذي يضع أعباء ثقيلة على الطفل، بما يهدد صحته وسلامته الجسمية والنفسية، ويستفيدون من ضعف الطفل وعدم قدرته على الدفاع عن حقوقه المسلوبة، وكذا تستغل عمالة الأطفال كعمالة رخيصة بديلة لعمالة الكبار، وهو العمل الذي يستغل وجود الأطفال دون أن يسهم في تنميتهم بل يسهم في إعاقة تعليمهم وتدريبيهم.

ولا شك أن هذه المحاولة للتفرقة ليست في حقيقتها سوى محاولة لتجنب الخوض في جوهر القضية، والتهرب من مواجهة م غرمها الإنسانية والأخلاقية على حد سواء، فليس ثمة مبرر لاستغلال الطفولة، وتكريس الحرمان والضعف لها، فالطفولة قيمة مقدسة، لا يجوز المساس بها، مهما ك ثرت المبر رات، وتعددت وتنوعت الدوافع، بل ينبغي إحاطتها بكل أشكال الرعاية والحماية، وتوفير الإمكانات المثلى لنمو الأطفال وارتقائهم بطريقة إيجابية متوازنة ،ولعلنا نقصد بالاستغلال في عمل الأطفال ما يلي:

- العمل الذي يحرم الأطفال من فرص الذهاب إلى المدرسة.
- العمل الذي يجبرهم على ترك المدرسة قبل الآوان.
- يضطرهم إلى الجمع بين الذهاب للمدرسة والانخراط في عمل مضنى لساعات طويلة

– ويتضمن الاستغلال في أسوأ أشكاله استعباد الأطفال وتفريقهم م ع أسرهم وتعريضهم لمخاطر المرض "

ويفهم مما سبق أن عمل الطفل الذي نتصدى له: هو العمل الذي يستغل الطفولة ويعرض الطفل لظروف عمل لا تراعي حقوقه التعليمية والصحية والاقتصادية والترفيهية، وتحرمه من تنمية قدراته وصيانة كرامته، وأنه العمل الذي يضر بنموه البدني والعقلي والنفسي، كما يضر بسلوكياته الأخلاقية داخل المجتمع . وفي ضوء ذلك يمكن رصد ثلاثة أشكال لعمالة الأطفال هي:

– **العمل الخفيف:** وهو العمل الذي يقل عن ساعتين يومياً سواء بأجر أو بدون. ويحتاج إلى جهد ضئيل، ويتسم بأنه غير منتظم.

– **العمل العادى:** يكون غالبا بأجر، ويحتاج إلى يوم كامل، مما يجعله يتعارض مع المدرسة وغالبا ما يتسبب في ترك الطفل للمدرسة تماماً.

– **العمل الخطر** " **أسوأ أشكال عمل الأطفال**": وفيه يعمل الأطفال بدون حد أدنى ويتعارض تماما مع التعليم، ويعتبره البعض أحد أشكال العبودية والاستغلال لما يجلبه من أخطار نفسية وصحية للأطفال العاملين. ويعتبره آخرون انه كل عمل سواء بطبيعته أو بالظروف المحيطة به يؤثر على صحة الطفل الج س دية والنفسية والعقلية مثل (تجارة المخدرات، الأعمال الإباحية، الصراعا ت المسلحة أو عبودية الدين).

العوامل المرتبطة بعمالة الأطفال:

ترتبط ظاهرة عمالة الأطفال ارتباطا وشيجاً بالسياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تقع فيه تلك العوامل التي تتضافر فيما بينها م فضية إلى انبعاث ماذا ومن ثم تصاعد وتزايد عمالة الأطفال، وفي الوقت الذي يصعب فيه رصد تلك العوامل، فقد اتفق غالبية الباحثين المهتمين برصد الأسباب المفضية لعمالة

الأطفال على وجود عاملين رئيسيين يؤديان إلى عمالة الأطفال ءما الفقر والتسرب من التعليم، إلا أننا نفضل تقسيم تلك العوامل إلى عوامل خاصة بزيادة العرض وأخرى مرتبطة بزيادة الطلب.

أ) العوامل المرتبطة بزيادة العرض:

ويمكن تقسيمها هي أيضاً إلى مجموعة من العوامل الفرعية المسببة لعمالة الأطفال وذلك على النحو التالي:

1) **العوامل الاقتصادية:** تعتبر ظاهرة عمالة الأطفال بشكلها الح الى إحدى إفرازات التحولات الاقتصادية في مصر، بدءاً من تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، ووصولاً إلى تبني سياسة التخصصية وإعادة الهيكلة بكل ما صاحب ذلك من تحولات، تمثلت في تراجع دور الدولة الإنفاقى في العديد من المجالات التي تسعى في إطار ه إلى تحسين وضع الطبقات الدنيا، والوصول إلى وضع عادل لتوزيع الدخل " وقد يكون هذا التراجع سبباً مهماً لانخفاض الدخل الحقيقي لدى عديد من أسر الطبقات الدنيا.

وأسفرت البحوث والدراسات الميدانية أن الأسرة المصرية ذات الدخل المنخفض واجهت في – ظل التحولات الاقتصادية الداخلية الخارجية – ثلاثة مخاطر أساسية تمثلت في بطالة البالغين وانخفاض القيمة الحقيقية للأجور، وارتفاع أسعار السلع والخدمات، مما يجبرها في كثير من الأحيان إلى الزج بأطفالها في سوق العمل قبل بلوغهم السن القانونية ، ومن هنا يمكن القطع بوجود ارتباطاً مباشراً وطردياً بين الحالة الاقتصادية المتدنية للأسر وتزايد معدلات دمج الأطفال في سوق العمل، حيث يعتبر الفقر سبباً رئيسياً تصل نسبته إلى (61.5%) لعمالة الأطفال في حالات الفقر الأسري ويشكل الوضع الاقتصادي لأسرة الطفل العامل بعداً أخر يساعد على تفشى الظاهرة وتعمقها؛

إذ يمثل عمل الأطفال مخرجاً اقتصاديا مهماً، فالإضافة المادية التي يشارك بها الطفل في دخل الأسرة، تسهم – في كثير من الأحيان– في تلبية احتياجاتها ؛ ومن ثم يصبح للطفل قيمة اقتصادية مرتفعة في ظل حالات تفشى الفقر وتدنى مستويات المعيشة.

2) العوامل المرتبطة بنظام التعليم: يعاني نظام التعليم في مصر من أزمة نوعية وكمية في آنٍ واحد، إذ أن نسبة الاستيعاب في النظام الدراسي – رغم الجهود المبذولة من أجل تغطيتها – لا تفي بالاحتياجات على أرض الواقع، هذا بالإضافة إلى أن ضعف الحالة الاقتصادية يزيد من إحجام الفقراء عن الالتحاق بالمدارس، ولا سيما بعد أن ارتفعت نفقاته عقب تحول التعليم من تعليم بالمجان إلى التعليم الخاص وعدم إلتزام الدولة بالإلزام. حيث كشفت كثير من الدراسات عن التورط المباشر لظاهرة التسرب الدراسي في إفراز ظاهرة عمالة الأطفال ؛ وذلك بتوسيع هامشها، فضلا عن انخفاض نوعية وكفاءة النظام التعليمي إلى جانب الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر الفقيرة، مع ارتفاع نفقات التعليم، كل ذلك أدى إلى ارتفاع نسب التسرب التي وصلت إلى نحو (30%) في التعليم الابتدائي.

3) العوامل الاجتماعية والثقافية: يمكن تفسير ظاهرة عمالة الأطفال في السياق الاجتماعي والثقافي للمجتمع المصري، وفي ضوء رغبة بعض الآباء في الحفاظ على استمرارية مهنتهم التي ورثوها في الغالب عن آبائهم ، وتمثل بالنسبة لهم إرثاً اجتماعياً غالياً ودعماً نفسيا لا يمكن التفريط فيه، وذلك عن طريق توريثها إلى الأبناء، وتتعزز هذه النزعة في وقت يمكن القول فيه أن العوائد المتوقعة من الانخراط في سلك التعليم قد انخفضت إلى حدٍ بعيد، نتيجة لارتفاع معدلات البطالة من حملة الشهادات العلمية، وانخفاض الطلب عليهم، إضافة إلى الاعتقاد بأن التعليم – رغم ضخامة كلفته المادية والزمنية – قد

يشكل عائقاً أمام الحصول على وظيفة مناسبة ؛ نتيجة لاكتظاظ سوق العمل من جانب وتضارب المضامين النظرية التي يقدمها النسق التعليمي والمستلزمات التي تقتضيها الحياة الواقعية من جانب أخر.

كما أن التصدع الأسري يلعب دوراً فعالاً في ارتفاع معدلات عمالة الأطفال، فضلاً عن سيادة بعض القيم الثقافية التي تشجع عليها، وذلك على اعتبار أن العمل يساعد على تكوين شخصية الطفل وزيادة تحمله للمسئولية. وعموما فإن قضية عمالة الأطفال في جوهرها قضية متشعبة الأبعاد سواءً من حيث مدخلاتها أو من حيث مخرجاتها، فهي تعكس واقعاً اجتماعياً واقتصادياً مؤلماً للمجتمعات التي تظهر فيها، بيد أن الشرائح الدنيا من البناء الطبقي للمجتمع هي التي سوف تتحمل النصيب الأكبر من هذه الإجراءات ، وقد يتمثل ذلك في عدم استكمال تعليمها، والاتجاه المبكر للأبناء نحو سوق العمل.

ثانيا: العوامل المرتبطة بزيادة الطلب على عمالة الأطفال:

ويمكن حصر هذه العوامل فيما يلي:

- انخفاض التكلفة المالية لعمالة الأطفال.
- الأطفال أكثر مرونة في طبيعة العمل وفي مواعيده.
- الأطفال أقل وعياً بحقوقهم وإثارة للمشاكل وكذلك أقل شكوى.
- هم أقل استهلاكاً للمزايا الاجتماعية والقانونية، فهم محرومون منها بصفة عامة
- انخفاض المستوى التكنولوجي في العمل أو تفتيت مراحله ؛ مما يسهل استخدام الطفل

- يعد الأطفال قوة عمل طبيعية يسهل قيادتها والتحكم فيها واستغلالها، ولا سيما في ظل عدم تفعيل قوانين الحماية الاجتماعية.

- تحول الاقتصاديات الريفية وهجرة قوى العمل البالغة.

حجم ظاهرة عمالة الأطفال عالمياً ومحليًا "

رغم خطورة ظاهرة عمالة الأطفال وتفشيها في ربوع المجتمع على النطاق المحلي، وبرغم تشعب تداعياتها السلبية على المجتمع، إلا أن الساحة العربية بشكل عام، تكاد تخلو من الدراسات والإحصاءات التي تحاول رصد حجم الظاهرة، وحصرها على المستوى القومي، دون أن يحول ذلك بيننا وبين القول بأنها أيضاً تكاد تخلو من الدرا سرات والإحصاءات التي تحاول رصد حجم الظاهرة وحصرها على المستوى القومى، دون أن يحول ذلك أيضاً بيننا وبيين القول بأن هناك بعض الإحصاءات العالمية وبعض الجهود العربية الم تنا ثرة التي حاولت التصدي لاستقصاء حجم تلك الظاهرة، إلا أنها ما زالت قاصرة ومحدودة بحيث تعجز عن تكوين أرضية أو خارطة معلوماتية توضح حجم تلك الظاهرة

ومع هذا يمكن رصد الظاهرة عالميًا ومحليًا كما يلي:-

أ) حجم عمالة الأطفال عالميًا:

يقدر حجم الأطفال العاملين عالمياً بـــ 250 مليون طفل يشاركون في عمالة الأطفال، ثلاثة أرباعهم (171 مليون تقريباً) يعملون في أوضاع وظروف محفوفة بالمخاطر مثل العمل في المناجم، والتعامل مع مواد كيماوية ومبيدات الآفات الزراعية، والعمل على آلات خطيرة، أنهم في كل مكان - وإن كانوا غير مرئيين - يكدحون خلف جدران الورش الصناعية، وفي خفية بعيدة عن الأنظار في المزارع. وتعمل الملايين من الفتيات كخادمات في المنازل،

ومعاونات في الشئون المنزلية بدون أجر، وتتعرضن بصفة خاصة للاستغلال وسوء المعاملة، ويعمل الملايين من الأطفال الآخرين في ظروف مخيفة، فقد تجرى المتاجرة فيهم (1.2 مليون) أو يجبرون على العمل لسداد دين أو أي ألوان أخرى من الاستعباد (5.7 مليون)، أو غير ذلك من الأنشطة غير المشروعة (0.6 مليون)، غير أن الغالبية العظمى من الأطفال العاملين (70% أو أكثر) يعملون في الزراعة وتشير التقديرات الإقليمية إلى أن (15) أسيا والمحيط الهادي يضمان العدد الأكبر من الأطفال العاملين في المرحلة العمرية (5 – 14سنة) بمجموع اجمالى قدره 27.3 مليون طفل (19% من الأطفال يعملون في المنطقة).

- إفريقيا وجنوب الصحراء لديها ما يقدر بنحو 48 مليون طفل عامل حيث أن واحد من كل ثلاثة أطفال دون سن 15 سنة يعمل (29 % يعملون)
- أمريكا اللاتينية والكاريبي بها ما يقرب من 17.4 مليون طفل عامل (16 %) من الأطفال يعملون في المنطقة.
- 15 % من الأطفال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث يوجد في أفريقيا حوإلى 80 مليون طفل يعملون في ظروف قاسية بسبب الفقر والحروب الأهلية وتفشي الأمية والجهل
- نحو 2.5 مليون طفل يعملون في الاقتصاديات الصناعية والتي تمر بمرحلة انتقال

ب) حجم الظاهرة محلياً:

بدأت مصر اهتمامها بدراسة حجم عمالة الأطفال والتعرف علي خصائصها منذ أكثر من ربع قرن من الزمان، حيث أسفرت الدراسات عن أن ظاهرة عمالة الأطفال في زيادة مستمرة ، فوصلت من حوالى 838 ألف طفل

عامل عام 1974 بنسبة 3: 1 % من إجمالى الأطفال في الشريحة العمرية (6 – 14 سنة) إلى حوالى 895 ألف طفل عامل في عام 1979 يشكلون 10.7 % من إجمالى الأطفال في هذا العمر، وفي عام 1984 ارتفع عدد الأطفال إلى حوالى 115 مليون طفل عامل.حيث يشكلون 15.6 % من إجمالى الأطفال في الشريحة العمرية (6 – 14 سنة) ولكن بدأت الأرقام توحي بتناقص ظاهرة عمالة الأطفال بعد ذلك إلى 1.3 مليون طفل عامل في عام 1988، مما يشكل 12.2 ثم إلى 361 ألف طفل عامل في عام 1995 يمثلون 2.7 % فقط من حجم الأطفال في هذه الشريحة العمرية.

وفي عام 2000 انخفض عدد الأطفال إلى 226 ألف طفل عامل بنسبة 1.7 % فقط من إجمالى عدد الأطفال في الشريحة العمرية (6 – 14 سنة) ويمكن القول أن ظاهرة عمل الأطفال في مصر لا تتجه نحو الانخفاض بل تتجه إلى التزايد المستمر، ولكن الذي يدعو إلى التخفيف من حجم الظاهرة أن هناك 82 % من الأطفال العاملين مازالوا ملتحقين بالدراسة، وربما كان ذلك رسمياً وليس فعلياً،كما أن هناك 54 % من الأطفال العاملين يعملون في الإجازات الصيفية فقط، بالإضافة إلى 2 % منهم يعملون في المواسم.

وعموماً فقد كشفت نتائج المسح القومي لعمل الأطفال في مصر لسنة 2001 عن أن هناك 2.76 مليون طفل عامل في مصر يمثلون 20.5 % أي أكثر من خمس الأطفال في الشريحة العمرية (6 – 14 سنة) كما تبين من المسح أيضاً أن الظاهرة تتفشي في أنشطة بعينها، حيث وجد أن النشاط الزراعي يستأثر بالنصيب الأكبر (64 %) من عمالة الأطفال، أما النشاط الحر فيحتل 14 % فقط والنشاط التجاري 12 % والخدمي 9 %، وأخيراً الصناعي 2 % فقط من إجمالى الأطفال العاملين، وأظهر المسح أيضاً أن 70 % من الأطفال العاملين

يعملون لدي ذويهم بدون أجر وفي المقابل هناك حوالى 26 % يعملون بأجر نقدي أما لحسابهم الخاص أو لدي الغير بأجر نقدي أو عيني.

المداخل الأيديولوجية في التعامل مع الظاهرة:

علي الرغم من أن الاتفاق شبه عام حول تأكيد ضرورة استئصال شأفة ظاهرة عمالة الأطفال، بيد أن الأسلوب الأمثل لتحقيق ذلك لا يحظي بنفس الدرجة من الاتفاق؛ إذ تتباين وجهات النظر بشأن ما إذا كانت الطريقة المثلي لمعالجة الظاهرة هي اللجوء إلى حظرها بصورة كلية سريعة قاطعة، أم أنها تتمثل في ضوء استحالة الإحاطة العاجلة بالمشكلة في انتهاج آليات تدريجية تتبني الزيادة المتتابعة للحد العمرى المسموح بالانخراط في سلك العمل وتأمين غطاء واقٍ من الحماية للأطفال العاملين في الوقت ذاته. **ومن هنا يمكن رصد ثلاث مناحى أو تصورات أيديولوجية تبلورت في السنوات الأخيرة للتعامل مع هذه الظاهرة:**

المنحي الأول: وينادي أصحابه بالحل الجذري لهذه المشكلة، وإعادة دمج الأطفال العاملين في البنية الاجتماعية السوية للمجتمع ، والقضاء نهائياً علي هذه الظاهرة، وذلك من خلال إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية حقيقية، وتغيير الهياكل المؤسسية في المجالات الرئيسية مثل التشريعات ونظم التعليم وسياسات سوق العمل والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية وغيرها من المجالات، ويحتاج الأمر كذلك إلى تغيير في الاتجاهات سواء بين أولئك المعنيين بشكل مباشر بهذه الظاهرة أو في المجتمع ككل.

أما المنحي الثاني: فيذهب أنصاره إلى أن ظاهرة عمالة الأطفال هي مشكلة بالغة التعقيد ويصعب حلها، وأن البديل الموضوع هو محاولة الحيلولة دون إدماج أطفال آخرين في سوق العمل ومحاولة منع التسرب من التعليم برفع

كفائتة، ومحاولة رفع المستوي الاقتصادي للفئات الأكثر حرماناً في المجتمع كي لا تضطر إلى الزج بأبنائها في سوق العمل مبكراً.

والمنحي الثالث: يري أصحابه أن انتظار التغيير الجذري في المجتمع هو حل غير عملي لأن عملية التغيير تستدعي إجراءات راديكالية لا يتحملها الواقع الفعلي للبلدان النامية في الوقت الحالى فهو بمثابة هدف استراتيجي طويل المدى، وكذلك فإنهم يعارضون أصحاب المنحي الثاني الذين يرون أن عدم إدماج أطفال آخرين في سوق العمل هو غاية المراد، ولم يعيروا الأطفال العاملين بالفعل أي اهتمام، والذين لا ذنب لهم سوي أنهم أبناء الفئات الأكثر حرماناً في المجتمع، لذلك فهم يرون أن عدم إدماج أطفال جدد في سوق العمل هو مطلب ضروري وملح، ولكن يجب كذلك رعاية الأطفال العاملين بالفعل، وذلك من خلال برامج للرعاية الجزئية لهؤلاء الأطفال وتنمية مهاراتهم وقدراتهم الحياتية وإعطائهم أبسط حقوقهم التي سلبها منهم المجتمع.

ومن الواضح أن المنحي الثالث يعد أكثر المناحي واقعية، فهو كذلك أكثر إلتصاقاً بفكرة تفعيل دور المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة في المجتمع، فالرعاية الجزئية لهذه الفئة المحرومة، يدخل في صميم عمل المؤسسات الأهلية، ويمكن من خلال هذه الرعاية تحقيق نجاحات قد تكون متواضعة إلا أنها قابلة للتحقيق في الواقع العملي، مع عدم إغفال الهدف الاستراتيجي طويل الأجل وهو القضاء نهائياً علي ظاهرة عمالة الأطفال.

سادساً: الإجراءات المنهجية:

نوع الدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات التقييمية التى تستهدف قياس فاعلية الخدمات الاجتماعية المقدمة للطفل العامل؛ بغرض الوصول إلى نتائج كمية وكيفية حول

ما تقدمه الجمعيات الأهلية من خدمات فعلية للطفل العامل وتحليل ذلك فى ضوء ما نيط بها من أدوار للحد من ظاهرة عمل الأطفال.

ب) المنهج المستخدم:

اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعى الشامل لكافة الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال عمالة الأطفال بمحافظة الفيوم.

ج) أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على أداتين رئيستين فى جمع البيانات والمعلومات المطلوبة وهما:

1-استمارة تحليل مضمون للملفات والسجلات والتقارير الخاصة بالأطفال العاملين والمسجلين بالجمعيات الأهلية.

2-مقياس لقياس فاعلية الخدمات الاجتماعية الأهلية المقدمة للطفل العامل، يطبق على أرباب أسر الأطفال العاملين والمسجلين فى الجمعيات الأهلية، ويتكون المقياس بالإضافة إلى خصائص المبحوثين من خمسة أبعاد هى:

-فاعلية الخدمات التعليمية الأهلية المقدمة للطفل العامل.

-فاعلية الخدمات الصحية الأهلية المقدمة للطفل العامل.

-فاعلية الخدمات الاجتماعية والتثقيفية المقدمة للطفل العامل.

-فاعلية برامج التدريب المهنى المقدمة للطفل العامل

-فاعلية برامج تنمية الدخل المقدمة للطفل العامل.

وقد روعي في تصميم المقياس ما يلي:

1- يشتمل كل بعد علي مجموعة من الخدمات التي تمثل احتياجات أساسية وملحة للطفل العامل والمنوط بالجمعيات الأهلية تقديمها للأطفال وأسرهم.

2- تتم الإجابة علي متصل (ثلاثي) يتدرج من الموافقة الكاملة إلى الرفض التام (نعم – إلى حد ما – لا) وعلي المبحوث أن يضع علامة (غ) تحت الإجابة المناسبة للخدمة المقدمة علي المتصل.

3- تم تحديد أوزان لكل مستوي من مستويات إجابات المتصل الثلاثية، بحيث تأخذ إجابة "نعم " ثلاث درجات و "إلى حد ما" درجتان و "لا" درجة واحدة.

4- وبعد ذلك تم اختبار صدق المقياس، حيث تم عرض المقياس علي مجموعة من المتخصصين في الخدمة الاجتماعية من الأساتذة والأساتذة المساعدين بلغ عددهم عشرة محكمين، وذلك لتحديد مدي صلاحية الأداة واتساق فقراتها وملاءمتها للبحث، وبعد دراسة الملاحظات وعبارات المقياس من حيث الوضع، وملاءمة العبارة لقياس الخدمة التي قدمتها الجمعية، وأجريت التعديلات اللازمة من حذف وإضافة أو تعديل، ثم تمت إعادة صياغة المقياس مرة أخري طبقاً للأبعاد الخمس المشتمل المقياس عليها لتحديد صدق المحتوي للفقرات، وأسفرت نتائج المعاملات الإحصائية أن المقياس حصل علي درجة عالية من صدق المحتوي بلغت 85% كان ارتباطها دال عند 1 %، 9% من العبارات دال عند 5%، 6% فقط من هذه العبارات غير دال وهذه نسبة مقبولة لصدق المحتوي.

5- ثم قام الباحث بحساب ثبات المقياس عن طريق قياس مدى القدرة على الاسترجاع أو مدى الأخطاء الشائعة فى التطبيق وهو ما يسم ى بإعادة

الاختبار **Reproducibility**، وذلك من خلال قسمة عدد ألخطاء على مجموع الاستجابات الكلية للمبحوثين مطروحاً من الواحد الصحيح، وجاءت نتائج القياس كما وضحها جدول الصدق الذاتى كما يلي:

جدول رقم (2)

يوضع الصدق الذاتي لفقرات المقياس

م	البعد	معامل الارتباط	الجذر التربيعي
1	فاعلية الخدمات التعليمة	88	% 94
2	فاعلية الخدمات الصحية	88	%94
3	فاعلية الخدمات الاجتماعية	79	%89
5	فاعلية برامج التدريب المهني	68	%82
6	فاعلية برامج تحسين الدخل	77	%87
	المتوسط العام	%90	%96

د) مجالات الدراسة:

أ) المجال المكاني:

استهدفت الدراسة الراهنة قياس فاعلية الخدمات الاجتماعية الأهلية المقدمة للطفل العامل بمحافظة الفيوم، **ويرجع اختيار الباحث لمحافظة الفيوم بالتحديد لإجراء الدراسة إلى مجموعة من العوامل أهمها:**

2- بلغ عدد الأطفال العاملين بمحافظة الفيوم 228884 طفل عامل، ويمثل هذا العدد حوا لى 8.3 % من إجمالي عدد الأطفال العاملين في جمهورية مصر العربية، وهذه النسبة هي الأعلى بين جميع محافظات مصر، أي أن محافظة الفيوم تتركز بها أعلي نسبة من عمالة الأطفال في مصر.

2- تبلغ نسبة عمالة الأطفال بالفيوم 44.1 % من اجمالى عدد الأطفال في الشريحة العمرية (6 – 14 سنة) وحتى أعلي نسبة للأطفال العاملين داخل شرائحهم العمرية مقارنة بأي محافظة أخري، ومن ثم فإن الفيوم تحتل المركز الأول بجدارة، وتنعكس خطورة هذه النسبة إذا ما تبينا أن إجمالي نسبة الأطفال العاملين في تلك الشريحة علي مستوي الجمهورية يبلغ 20.52 % أي أن نسبة هؤلاء الأطفال في الفيوم تزيد علي ضعف المعدل العام لنسبة الأطفال العاملين علي مستوي الجمهورية.

3- وجود تجمعات لعمالة الأطفال في الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية، رصدتها مراكز المعلومات بمحافظة الفيوم في 17 موقع، موزعون علي غالبية قري المحافظة يعمل فيها الأطفال في مهن خطرة؛ مما يعرض حياتهم للخطر، كالعمل في الأنشطة المتعلقة بصناعة الألعاب النارية، والأعمال الخطرة الأخرى، التي تؤثر علي الحالة الصحية بشكل كبير، كالعمل لمدة طويلة في

صناعة الحرير والسجاد، ومصانع الطوب الطَفلي والصناعات القائمة علي الجريد ومنتجات النخيل.

4- وقع اختيار المجلس القومي للطفولة والأمومة علي أربع جمعيات أهلية بمحافظة الفيوم وهي (جمعية الهلال الأحمر المصري فرع الفيوم – جمعية تنمية المجتمع بترسا – جمعية تنمية المجتمع المحلي بالعجميين – جمعية تنمية المجتمع المحلي بالنزلة) موزعين علي أربعة مراكز جغرافية من بين ستة مراكز إدارية وهي (مركز ومدينة الفيوم – مركز ومدينة أبشواى – مركز ومدينة سنورس – مركز ومدينة يوسف الصديق) وقام المجلس القومي بتمويل مجموعة من الأنشطة بهذه الجمعيات تستهدف من تنفيذها مناهضة عمالة الأطفال، ويعتبر هذا المشروع مشروعاً تجريبياً، في حالة نجاحه سوف يتم تعميم التجربة علي مستوي محافظات مصر.

ب) المجال البشري للدراسة:

من خلال إطلاع الباحث علي السجلات والتقارير وخطة العمل الخاصة بالمشروع، تبين أن إجمالي عدد الأطفال العاملين المسجلين بالجمعيات الأهلية الأربع الشريكة بالمشروع هو 800 طفل، وعدد العاملين في المشروع 16 عامل منهم 4 منسقين و 12 أخصائي اجتماعي، وجاءت عينة الدراسة كما يلي:

1- كافة العاملين في المشروع بالجمعيات الأهلية الأربع الشريكة وعددهم 16 مبحوث.

2- 25% من أرباب أسر الأطفال العاملين والمقيدين بالجمعيات الأهلية وعددهم (200طفل) وتم اختيار العينة عشوائياً بطريقة منتظمة من واقع السجلات وملفات الأطفال بكل جمعية، ويرجع اختيار الباحث لحجم العينة (25%) إلى الأسباب التالية.

- تباعد القرى التي ينفذ بها المشروع عن بعضها وصعوبة الوصول إليها.

- صعوبة الاتصال المباشر بكافة أسر الأطفال العاملين عينة الدراسة.

الوصف العام لعينة الدراسة:

أما عن خصائص أرباب الأسر- حسب الجدول رقم (3)- فقد أسفرت نتائج تطبيق الاستبيان عليهم أن 82 % كانوا من الذكور و 18% فقط إناث، 29% منهم أصحاب ورش 26% حرفي، 13% موظفي حكومة والباقي مزارعين، كما بينت الدراسة أن 60% منهم أميون و 27% يجيدون القراءة والكتابة و 12% مؤهلات. وأن المقيمين في مساكن بالإيجار لم يتجاوزوا 13% و 87% منهم يملكون مساكن، كما كشفت الدراسة عن حرص أرباب الأسر علي تعليم أولادهم، حيث أن 51% من أرباب الأسر كل أولادهم في التعليم، بينما 24% منهم لم يقوموا بتعليم أبنائهم البتة، وحوالى 25% من الأسر بها أطفال في التعليم وآخرين لم يلتحقوا،ولعل ذلك يؤشر علي ضعف الحالة الاقتصادية لأرباب الأسر، ومحاولة المواءمة بين العمل والتعليم، حيث أن 33% من المبحوثين يعتمد دخلهم اليومى علي الأجر اليومى، 67% من عائد المحاصيل ودخل الورش وراتب شهري وإيجار عقار.

جدول (3)

يبين خصائص أرباب الأسر

الحالة	الخصائص	التكرار	%
النوع	ذكور	164	82
	إناث	36	12
التعليم	أميون	120	60
	يجيدون القراءة والكتابة	54	27
	مؤهلات	26	13
المهنة	صاحب ورشة	58	29
	عامل حرفى	52	26
	موظف حكومى	26	13
	مزارع	66	33
ملكية السكن	بالإيجار	26	13
	تمليك	174	87
تعليم الأبناء	كل الأبناء فى التعليم	102	51
	لم يلتحقوا بالتعليم	48	24
	متسربون	50	25
دخل الأسرة	أجر يومى	66	33
	عائد محاصيل وورش	134	67

جـــ) المجال الزمني:

استغرقت فترة إعداد الدراسة خمسة أشهر بداية من 1 /12/ 2006م حتى 1 / 5/ 2007 م

سابعاً: نتائج الدراسة:

نظراً لاستخدام الباحث لأكثر من أداة في جمع البيانات، وتخصيص كل أداة لجمع البيانات من عينة مختلفة، فيمكن تناول نتائج الدراسة من زاويتين هما:

١ – نتائج الدراسة من واقع سجلات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال عمالة الأطفال.

٢ – نتائج الدراسة الميدانية من وجهة نظر أرباب الأسر.

وفيما يلي سوف نعرض لنتائج الدراسة في ضوء هذين المتغيرين بشيء من التفصيل:

أ) نتائج الدراسة من واقع السجلات والتقارير المتاحة بالجمعيات الأهلية:

من خلال تحليل السجلات والتقارير المتاحة بالجمعيات الأهلية أمكن التوصل إلى مجموعة من النتائج المرتبطة بأهداف الدراسة كما يلى:

1) الخدمات التعليمية الأهلية المقدمة للطفل العامل: أسفر تحليل السجلات عن قيام الجمعيات بمجموعة من الأنشطة فى مجال تعليم الأطفال العاملين يمكن حصرها فيما يلى:

- – تم دفع المصروفات الدراسية لـــعدد 355طفل من إجمالي أطفال المشروع(800 طفل) بما يمثل 44.37% من الأطفال، ولعل هذا العدد يمثل

الأطفال المعرضين لخطر التسرب بسبب تدنى الأوضاع الاقتصادية لأسرهم، أما الأطفال الذين تسربوا بالفعل فقد نجحت الجمعيات فى إعادة قيد 86 طفل منهم إلى مدارسهم من إجمالي ماذا وتحملت الجمعيات دفع كافة المصروفات المدرسية، وشراء الزي المدرسي المطلوب.

- بلغ عدد الأطفال المستفيدين من فصول التقوية التي فتحتها الجمعيات الأهلية؛ لتحسين المستوى الدراسي للأطفال والحد من خطر تسربهم 106 طفل بنسبة 13.25% من أطفال المشروع. أما الذين استفادوا من فصول محو الأمية فبلغ عددهم 41طفل بنسبة 5.12 %، وهم الأطفال الذين فاتهم سن التعليم الأساسي، وتراوحت أعمارهم من 15 إلى 18 سنة.

- أما عن أرباب الأسر الذين استفادوا من فصول محو الأمية فقد بلغ عددهم 109 ولى أمر معظمهم من السيدات بواقع 96.7% سيدة.

2) الخدمات الصحية الأهلية المقدمة للطفل العامل: كشفت سجلات الجمعيات الأهلية عن قيام الجمعيات باستخراج بطاقات صحية لكافة الأطفال العاملين والمقيدين فى سجلاتها، من خلال اتفاقيات أبرمتها الجمعيات مع مديرية الصحة تقوم الوحدات الصحية بإجراء كافة الفحوص المطلوبة للأطفال وتتحمل الجمعيات نفقات العلاج فى حالة تعذر وجوده بالوحدات الصحية القريبة منها.

- كما تم عمل فحوصات طبية شاملة من " دم ــ بول ــ براز " لكافة الأطفال بنسبة 100% وتم شراء كافة الأدوية المطلوبة على نفقة الجمعيات.

3) الخدمات الاجتماعية والتثقيفية الأهلية المقدمة للطفل العامل: بينت نتائج تحليل السجلات قيام الجمعيات الأهلية بتنظيم وتنفيذ عدد من الندوات واللقاءات التثقيفية فى مجال مناهضة عمالة الأطفال بلغ عددها 24 ندوة توعية، استفاد

منها 70% من السيدات و 30 % من الرجال، ودارت هذه اللقاءات حول الموضوعات الآتية:

- المخاطر الاقتصادية والصحية لعمالة الأطفال.
- المشروعات الصغيرة ودورها في تنمية المجتمع.
- حقوق الطفل.
- دور الصندوق الاجتماعي في الحد من مشكلات الفقر.

- كما قامت الجمعيات بتنظيم عدد 5 لقاءات توعوية مع أصحاب الأعمال، والذين تعتمد أعمالهم على تشغيل صبية، وكان الغرض من هذه اللقاءات هو توضيح الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة على عمل الأطفال فى سن مبكر، وخطورة تشغيل أطفال قبل سن 12 سنة والعقوبات المترتبة على ذلك، واستفاد من هذه اللقاءات 100 صاحب عمل بواقع 20 صاحب عمل فى كل ندوة، روعى تغييرهم من لقاء لأخر، رغبة فى تغطية معظم أصحاب العمل على مدار عامين.
- أما عن الأنشطة الترفيهية، فقد نظمت الجمعيات الأهلية 32 يوم تجمع للأطفال العاملين، يقوم فيه الأطفال بممارسة كافة الأنشطة الاجتماعية والرياضية والترفيهية، كما تضمنت هذه الأنشطة القيام برحلات ترفيهية، واعتمدت الجمعيات فى تنفيذ هذه الأنشطة على الأخصائيين الاجتماعين العاملين فى الجمعيات، بالإضافة إلى الأنشطة المدعومة من قصر ثقافة الفيوم.
- وفى مجال الحقوق المدنية ساهمت الجمعيات فى استخراج عدد 118 بطاقة رقم قومي للأطفال الذين بلغوا سن 16 سنة، كما تم استخراج 430

بطاقة رقم قومي لأولياء أمور الأطفال المشاركين في المشروع لتمكينهم من ممارسة حقوقهم الاجتماعية والسياسية، كان معظمهم من السيدات.

4) برامج التدريب المهني المقدمة للطفل العامل: أوضحت نتائج تحليل السجلات وتقارير الأنشطة قيام الجمعيات بتنظيم عدد من برامج التدريب المهني للأطفال العاملين، كان الغرض منها هو: تقليل المخاطر الصحية التي يتعرض لها الأطفال، وكذلك تدريب الأطفال على مهن بديلة تخدم البيئة ويحتاج إليها السوق، على أن يعمل التدريب على تنمية الجوانب النقدية والابتكارية فى شخصية الطفل، وتم حصر هذه البرامج في التالي: (برامج الرسم على الزجاج، التدريب على الخياطة والتريكو، التدريب على صناعة المخبوزات، التدريب على صيانة الأدوات الصحية وإصلاح الأجهزة الكهربائية المنزلية، التدريب على صناعة الأحذية).

5) برامج تحسين الدخل المقدمة للطفل العامل: من خلال الدراسات السريعة التي أجرتها الجمعيات الأهلية لمعرفة نوعية وحجم المشكلات التي تعانى منها أسر الأطفال العاملين، تبين وجود كثير من الأسر التي تعانى من ظروف اقتصادية متدنية، والتي ترغب في الحصول على قروض ميسرة الفائدة؛ مما دفع الجمعيات إلى عمل اتفاقيات مع الصندوق الاجتماعي والجمعيات الأخرى العاملة في مجال الإقراض الصغير، لصرف قروض للأسر المحتاجة؛ نظراً لعدم رغبة الجهات الأجنبية الممولة لمشروعات مناهضة عمل الأطفال في صرف قروض للأسر المحتاجة، وعدم تضمين برامجها لأي أنشطة لتحسين الدخل. وبالرغم من شدة حاجة الأسر إلى القروض، ورغبة معظم الجمعيات العاملة في مجال الإقراض في صرف قروض لهذه الفئة؛ بيد أنه تبين عزوف معظم الأسر عن هذه القروض، فلم يستفيد منها سوى 31 سيدة بنسبة 3.8 % من إجمالي أسر الأطفال المستفيدين من المشروع.

ب) نتائج الدراسة الميدانية من وجهة نظر أرباب الأسر:

سوف تناقش في هذا الجزء نتائج الدراسة الميدانية من واقع استجابات المبحوثين من أرباب أسر الأطفال العاملين عينة الدراسة وعددهم 200مفردة:

أولا: فاعلية الخدمات التعليمية المقدمة للطفل العامل:-

جدول (4)

يوضح فاعلية الخدمات التعليمة المقدمة للطفل العامل

ت	الوزن المرجح	التكرار المرجح	لا		إلى حد مـــا		نـــعـــم		العبارات
			%	ك	%	ك	%	ك	
2	0.102669	587	0	0	7	13	93.5	187	تهتم الجمعية بحصر الأطفال المتس ربين من التعليم
3	0.09552	546	0	0	26.5	54	73.5	146	تعنى الجمعية بدراسة العلاقة بين العمل والتسرب من التعليم
4	0.08624	493	13.5	27	26.5	53	60	120	تقوم الجمعية بدمج المتسربين فى التعليم مرة أخرى
1	0.10496	600	0	0	0	0	100	200	تفتح الجمعية فصول محو أمية لمن فاتهم سن التعليم
9	0.06281	359	47	94	26.5	53	26.5	53	تحرص الجمعية على فتح مدارس صديقة للذين لم يلتحقوا بالتعليم
1	0.0491	281	73	14	13.5	27	13.	27	تقوم الجمعية بفتح

العبارات	نـــعـــم		إلى حد مـــا		لا		التكرار المرجح	الوزن المرجح	ت
	ك	%	ك	%	ك	%			
مدارس صديقة للفتيات		5			6			6	0
تدفع الجمعية المصاريف الدراسية لغير القادرين	200	100	0	0	0	0	600	0.104996	1
تشترى الجمعية الزى المدرسى لغير القادرين	120	60	0	0	80	40	116	0.020229	7
تفتح الجمعية فصول تقوية للمعرضين لخطر التسرب	80	40	40	20	80	40	400	0.0699	8
تقوم الجمعية بمتابعة الأطفال المعرضين للتسرب فى مدارسهم	120	60	27	13.5	53	26.5	467	0.081770	5
تحرص الجمعية على التوعية الوالدية بخطورة التسرب من التعليم	187	93.5	13	6.5	0	0	587	0.102669	2
تعمل الجمعية على تبادل الخبرات بين الأطفال المتسربين والمنظمين فى التعليم	930	46.5	67	33.5	40	20	453	0.079225	6
تهتم الجمعية بفتح فصول محو أمية لأمهات الأطفال العاملين	187	93.3	13	6.5	0	0	587	0.102669	2
الإجمالى							5716		

تكشف نتائج الجدول(4) عن فاعلية الخدمات التعليمية التي تقدمها الجمعيات الأهلية للطفل العامل، حيث بلغ المتوسط الحسابي لعبارات المقياس المرتبطة

٪ !

بالخدمات التعليمية(34.692)، أما الانحراف المعياري فق د بلغ (7.209)، و في ذلك أشار 93.5% من الأسر إلى قيام الجمعيات الأهلية بسداد المصاريف الدراسية لغير القادرين، بهذا تتخذ الجمعيات الأهلية إجراءات وقائية ضد تسرب الأطفال من التعليم والذي ينتج في معظمه عن ضعف الحالة الاقتصادية للأسر، وعدم قدرتها علي الإيفاء بالالتزامات الدراسية، هذا ولم تغفل الجمعيات الحالة التعليمية لأسر الأطفال كمتغير مؤثر في استمرار أطفالهم في التعليم، حيث تقوم الجمعيات بفتح فصول لمحو أمية أمهات الأطفال بالتعاون مع الهيئة العامة لمحو الأمية و تعليم الكبار، وأجمع كافة المبحوثين علي فاعلية هذه الفصول بنسبة (100%).

أما الذين تسربوا من التعليم، فكان للجمعيات الأهلية دوراً مؤثراً في ذلك، حيث تتخذ الجمعيات الأهلية في هذا الشأن كثيراً من التدابير أهمها: دمج الأطفال في التعليم مرة أخرى، و أكد علي ذلك 86.5% من أسر الأطفال، و من خلال إطلاع الباحث علي سجلات الجمعية و جد أن هناك اتفاق مبرم بين الجمعيات الأهلية ومديرية التربية و التعليم، تقوم فيه مديرية التربية و التعليم بعمل امتحانات تحديد مستوى للأطفال المتسربين و الراغبين في العودة إلى التعليم مرة أخري، و يشترط ألا يزيد سن المتسرب عن 15 سنة و هي نهاية مرحلة التعليم الأساسي، و في حالة عدم و جود أماكن للأطفال في المدارس العامة، تقوم الجمعية بفتح مدارس صديقة داخلها أيضاً و أكد علي ذلك 26.5% من المبحوثين، ولعل ذلك البروتوكول الذى تعقده الجمعيات الأهلية مع مديرية التربية و التعليم يؤثر علي وجود علاقات مفتوحة و متعددة المستويات بين المجتمعات الأهلية و المؤسسات الحكومية، حيث تتحمل المدارس نفقات أجور المدرسين و إمداد الدارسين بالكتب الدراسية داخل الجمعيات.

ولم يقف دور الجمعيات الأهلية مع الأطفال العاملي ن عند هذا الحد، بل أشار 60% من المبحوثين إلى قيام الجمعيات الأهلية بشراء الزي المدرسي لغير القادرين من الأطفال، بينما أشار 40% من المبحوثين إلى قيام الجمعية بفتح فصول تقوية مجانية للأطفال الذين تم دمجهم في التعليم أو الأطفال المعرضين لخطر التسرب.

ثانيا: فاعلية الخدمات الصحية المقدمة للطفل العامل:

جدول رقم (5)

يوضح فعالية الخدمات الصحية المقدمة للطفل العامل

العبارات	نعم		إلى حد مـــا		لا		التكرار المرجح	الوزن المرجح	ت
	ك	%	ك	%	ك	%			
تقدم الجمعية خدمات صحية للأطفال العاملين	200	100	0	0	0	0	600	0.09912	1
تقوم الجمعية بمتابعة الحالة الصحية للطفل العامل	160	80	40	20	0	0	560	0.09251	4
تستهدف الجمعية الرعاية الصحية المتكاملة للطفل العامل	173	86.5	27	13.5	0	0	573	0.09466	3
تجرى الجمعية كشف طبى دورى على الأطفال	80	40	107	53.5	13	6.5	467	0.07715	7

العبارات	نعم		إلى حد مـــا		لا		التكرار المرجح	الوزن المرجح	ت
	ك	%	ك	%	ك	%			
تهتم الجمعية بالرعاية الصحية لأسر الأطفال العاملين	67	33.5	13	6.5	20	60	260	0.04295	11
تقوم الجمعية بعمل التحاليل الطبية للأطفال العاملين	173	86.5	13	6.5	14	7	559	0.09235	4
تقوم الجمعية بتدريب الأمهات على الإسعافات الأولية	67	33.5	13	6.5	20	60	247	0.0408	12
تتحمل الجمعية نفقات العلاج فى حالة الإصابات	94	47	26	13	80	40	414	0.0683	8
تساهم الجمعية فى علاج الحالات الحرجة	53	26.5	80	40	67	33.5	386	0.0637	9
تتحمل الجمعية مصاريف إجراء العمليات الجراحية للأطفال	40	20	93	46.5	67	33.5	373	0.06162	10
تطالب الجمعية بالتأمين الصحى للأطفال العاملين	187	93.5	0	0	13	6.5	574	0.0948	2

العبارات	نعم		إلى حد مـــا		لا		التكرار المرجح	الوزن المرجح	ت
	ك	%	ك	%	ك	%			
تحرص الجمعية على توفير فريق طبى كفئ للعمل مع الأطفال	147	73.3	53	26.5	0	0	547	0.09036	5
توفر الجمعية العلاج للأطفال بالمجان	147	73.5	26	13	27	13.5	520	0.0859	6
الجملة							6053		

تبين نتائج الجدول(5) فاعلية الخدمات الصحية التى تقدمها الجمعيات الأهلية للطفل العامل علي مقياس أرباب الأسر، حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد (36.154) و بلغ الانحراف المعيـــــــاري (7.203)، وجاءت عبارات البعد معبرة عن إجماع المبحوثين من أرباب الأسر عينة الدراسة علي قيام الجمعيات الأهلية بتقديم خدمات صحية للأطفال العاملين، و تباينت استجابات المبحوثين حول هذا الدور علي متصل الخدمات الصحية، بدءاً بالعمل مع المؤسسات الصحية الحكومية من أجل ضمان تأمين صحي شامل للأطفال العاملين و عبر عن ذلك 93.5% من المبحوثين، و بين تقديم خدمات صحية فعلية للأطفال و أجمع علي ذلك كافة المبحوثين بنسبة 100%.

وحول الخدمات الصحية المباشرة التي تقدمها الجمعيات الأهلية للأطفال العاملين، تباينت أيضاً استجابات المبحوثين، و لعل هذا التباين جاء مرتبط بنوعية الاستفادة المحققة للمبحوثين، ففي حين إشارة 86.5% من الأسر عينة

الدراسة إلى قيام الجمعيات الأهلية بعمل تحاليل طبية كاملة للأطفال العاملين، أشار 73.3% منهم إلى حرص الجمعية علي توفير فريق طبي كفء بداخلها، لإجراء الفحوص الطبية اللازمة و متابعة الحالات المرضية.

و في إطار الخدمات العلاجية المقدمة للطفل العامل، أسفرت نتائج الدراسة عن فاعلية الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية أيضاً، حيث أكد 73.5% من أرباب الأسر حصولهم علي العلاج بالمجان من الجمعية، بينما أشار 47% منهم إلى مساهمة الجمعية في شراء الأدوية اللازمة، و لعل ذلك يرتبط إلى حد كبير بالميزانيات المخصصة لهذا الغرض بالنسبة لكل طفل، و التي عادة ما تكون موزعة شهرياً علي طول فترة المشروع.

و إن كان ثمة إشارات ودلائل واضحة علي فاعلية الخدمات التشخيصية و العلاجية أو قل الدور التشخيصي و العلاجي للجمعيات الأهلية في التعامل مع المشكلات الصحية للأطفال العاملين، فإن دورها الوقائي كان متوسطا، حيث أشار 40% فقط من أسر المبحوثين إلى قيام الجمعيات بالكشف الدوري علي الأطفال، ومن هنا نجد أن تدخل الجمعيات الأهلية ينحصر في معظم الحالات عند الحالات الحرجة، كما عبر 33.5% عن قيام الجمعيات بعمل دورات إسعافات أولية لأمهات الأطفال العاملين، و لعل ذلك يؤشر علي نجاح الجمعيات الأهلية في تنمية المهارات الصحية للأسر، بما ينعكس أثره في النهاية علي الأطفال أنفسهم.

ثالثا: فاعلية الخدمات الاجتماعية و التثقيفية المقدمة للطفل العامل:

جدول رقم (6)

يبين فعالية الخدمات الاجتماعية و التثقيفية المقدمة للطفل العامل

ت	الوزن المرجح	التكرار المرجح	لا		إلى حد مـا		نعم		العبارات
			%	ك	%	ك	%	ك	
1	0.0979	587	0	0	6.5	13	93.5	187	تنظم الجمعية لقاءات تثقيفية للأطفال العاملين
4	0.0891	534	6.5	13	20	40	73.5	147	تجرى الجمعية مسابقات رياضية للأطفال العاملين
8	0.06891	413	33.5	67	26.5	53	40	80	تعمل الجمعية على تبادل الخبرات بين الأطفال العاملين وغير العاملين
3	0.09127	547	6.5	13	13.5	27	80	160	تحرص الجمعية على تنمية المهارات الاجتماعية للطفل العامل
4	0.0891	534	6.5	13	20	40	73.5	147	تسعى الجمعية إلى إكساب الطفل مهارات التوافق الاجتماعى
8	0.06891	413	33.5	67	26.5	53	40	80	تقوم الجمعية بتنمية الجوانب الابتكارية فى شخصية الطفل
6	0.08443	506	13.5	27	20	40	66.5	133	تهتم الجمعية بتنمية الجوانب النقدية فى شخصية الطفل
2	0.09344	560	0	0	20	40	80	160	تنظم الجمعية رحلات ترفيهية للأطفال العاملين
9	0.05556	333	53.3	107	26.5	53	20	40	تحرص الجمعية على إقامة معسكرات

ت	الوزن المرجح	التكرار المرجح	لا		إلى حد مـا		نعم		العبارات
			%	ك	%	ك	%	ك	
									للأطفال العاملين
5	0.08710	522	13.5	27	13.5	27	73.5	147	تسعى الجمعية إلى اكتشاف مواهب للأطفال وتعمل على تنميتها
7	0.07792	467	26.5	53	13.5	27	60	120	تكسب الجمعية الطفل معلومات حول البيئة
4	0.0891	534	6.5	13	20	40	73.5	147	تهتم الجمعية بتنمية القدرة على الاتصال والتعاون لدى الأطفال العاملين
3	0.09127	547	6.5	13	13.5	27	80	160	تكسب الجمعية الطفل القدرة على تكوين علاقات اجتماعية فعالة
		5993							**الجملة**

توضح نتائج الجدول (6) أن الجمعيات الأهلية لم تتجاهل الأنشطة الاجتماعية والمهارية، وما يمكن أن يحدث من أثر في تكوين شخصية الطفل، وتوجيهها الاتجاه الاجتماعي والنفسي السليم، لذا أسفرت الدراسة عن فاعلية الخدمات الاجتماعية والتثقيفية التي تقدمها الجمعيات الأهلية للأطفال و أسرهم، و كان المتوسط الحسابي مساوياً (37.462) بينما بلغ الانحراف المعياري (5.441) وانقسمت أنشطة الجمعيات في هذا المضمار **إلى اتجاهين:**

أولهما يتعامل مع أسر الأطفال مستهدفاً رفع وتنمية وعيهم بقضايا الطفولة، و متطلبات المراحل العمرية و السيكولوجية للطفل وأهم التحديات و المشكلات المرتبطة بكل مرحلة، ومهارات وطرق التعامل معها، فضلا عن التركيز علي

المغارم الصحية و الاجتماعية و النفسية التي يتحملها الأطفال نتيجة الزج بهم في سوق العمل في سن مبكرة، ولهذا أشار 93.5% من المبحوثين إلى قيام الجمعيات بعقد ندوات تثقيفية بصورة منتظمة.

أما الاتجاه الثاني فكان ناحية الطفل العامل، الذي تقدم له الجمعية مجموعة من الأنشطة الاجتماعية والتثقيفية المتنوعة، و التي جاء أعلاها تنمية قدرة الطفل علي تكوين علاقات اجتماعية فعالة مع أقرانه، و أشار إلى ذلك 80% من أرباب الأسر عينة الدراسة، تلاها تنمية سمات التعاون و الإيجابية في شخصية الطفل و التي حصلت علي 73.5% من استجابات المبحوثين، هذا فضلاً عن حرص الجمعيات علي الاكتشاف المبكر لمواهب الأطفال و العمل علي تنميتها وبين ذلك 73.5% من المبحوثين أيضاً.وفي هذا الصدد كشفت الدراسة عن أن معظم الأنشطة الاجتماعية والتثقيفية التي تمارسها الجمعيات الأهلية مع الأطفال تعمل علي تنمية الجوانب النقدية في شخصية الطفل أكثر منها علي تنمية الجوانب الإبداعية و الإبتكارية و أشار إلى ذلك 66.5% من المبحوثين.

وكما تباينت الأنشطة الاجتماعية التي تمارسها الجمعيات الأهلية مع الأطفال؛ تباينت أيضاً الطرق والوسائل التي تستخدمها الجمعيات الأهلية في ممارسة الأنشطة الاجتماعية والتثقيفية، ففي حين أكد 80% من أرباب الأسر عينة الدراسة علي قيام الجمعيات بتنظيم رحلات ترفيهية للأطفال العاملين، أشار 73.5% منهم إلى قيام الجمعيات بتنظيم مسابقات رياضية وثقافية، أما المعسكرات الترفيهية و التعليمية فكانت قليلة وعبر عن ذلك 20% فقط من عينة الدراسة.

رابعا) فاعلية برامج التدريب المهني المقدمة للطفل العامل:

جدول رقم (7)

يبين فعالية برامج التدريب المهني للأطفال العاملين

العبارات	نعم		إلى حد ما		لا		التكرار المرجح	الوزن المرجح	ت
	ك		ك		ك				
تهتم الجمعية بالتدريب المهنى للأطفال العاملين	200	100	0	0	0	0	600	0.0859	1
تحرص الجمعية على تدريب الأطفال فى مهن غير تقليدية	200	100	0	0	0	0	600	0.0859	1
تهتم الجمعية بتنمية وتطوير الحرف التقليدية	173	86.5	27	13.5	0	0	573	0.0821	2
يستهدف التدريب تنمية القدرة على الابتكار والإبداع لدى الأطفال	160	80	40	20	0	0	560	0.0802	3
تحرص الجمعية على التدريب على صناعات جديدة يحتاجها السوق	187	93.5	13	6.5	0	0	587	0.0821	2
ساعد التدريب المهنى على زيادة الإنتاج	160	80	40	20	0	0	560	0.0802	3
حقق التدريب المهنى زيادة فى دخل أسر الأطفال العاملين	133	66.5	67	33.5	0	0	533	0.0763	4
جود التدريب من مستوى الإنتاج	160	80	40	20	0	0	560	0.0802	3
تناسب التدريب مع قدرات المستفيدين	133	66.5	67	33.5	0	0	533	0.0763	4
تميزت الأدوات	67	33.5	120	60	1	6.	454	0.0649	6

العبارات	نعم		إلى حد ما		لا		التكرار المرجح	الوزن المرجح	ت
	ك		ك		ك				
المستخدمة فى التدريب بالتقنية العالية					3	5			
تميز القائمون على التدريب بالكفاءة العالية	107	53.5	93	46.5	0	0	507	0.0725	5
يعتمد التدريب على الحرف الجديدة على الخامات المتاحة فى البيئة	173	86.5	27	13.5	0	0	573	0.0821	2
حقق التدريب تأثيراً ملحوظاً لدى المنتظمين فى التعليم فقط	53	26.5	53	26.5	94	47	359	0.0515	7
الجملة							**6999**		

ولما كانت معظم المخاطر التي يتعرض لها الطفل ترجع فى الغالب إلى نقص التدريب؛ فقد كشفت نتائج الجدول(7) عن اهتمام الجمعيات ببرامج التدريب المهني المقدمة للأطفال العاملين، وكان المتوسط الحسابي مساوياً(40.307)، بينما بلغ الانحراف المعياري (4.973)،وأجمع المبحوثون علي أن معظم برامج التدريب المهني كانت برامج غير تقليدية، وكان الهدف منها هو تنمية وتطوير الحرف التقليدية، وعبر عن ذلك(86.5%) من أرباب الأسر، كما بينت الدراسة اعتماد البرامج التدريبية علي الخامات المتاحة في البيئة، واعتمدت منهجية التدريب علي تنمية القدرات الإبداعية والابتكارية للطفل، وأكد ذلك (80%) من المستفيدين، وأشار (80%) أيضاً إلى فاعلية برامج التدريب المهني التي قدمتها الجمعيات الأهلية، مؤكدون علي أن التدريب المهني حسن من مستوي الإنتاج، وحقق زيادة ملحوظة في دخل أسر الأطفال المستفيدين.

وبالرغم من أن 53.5% من أرباب الأسر أكدوا على أن القائمين علي التدريب تميزوا بالكفاءة والفاعلية، إلا أن الأدوات المستخدمة في التدريب كانت ضعيفة من حيث المستوي التقني، وأشار إلى ذلك 66.5% من المبحوثين، وإذا كانت برامج التدريب المهني في الجمعيات الأهلية متاحة لكافة الأطفال العاملين المنتظمين في التعليم أوغير المنتظمين، فقد بينت الدراسة أن الأطفال المنتظمين في التعليم كانوا أكثر حظاً في الاستفادة من البرامج التدريبية، وأشار إلى ذلك 47% من المبحوثين.

وهنا حري بنا أن نشير إلى ملحوظة مهمة، هي أن ثمة أطفال في سوق العمل في مرحلة سنية مبكرة تبدأ من العام السادس، وأن من شروط التدريب المهني (تدريب الصبية) ألا يقل عمر الطفل عن 12 سنة، ومن هنا فإنه مازال هناك فئة من الأطفال العاملين الذين تتراوح أعمارهم من سن(6 ــ 12 سنة) ولم يحصلوا علي أي برنامج للتدريب المهني، وهو في اعتقادنا السن الأحوج إلى التدريب؛ لتفادي مخاطر العمل بشتي أنواعها، والحجة التي يسوقها الكثيرون ويعتبرها الباحث أنها غير مقبولة هي أن العمل فى هذه المرحلة العمرية (6-12 سنة) غير مقبول وممنوع تماماً، بيد أنهم لم يقدموا أي استراتيجية أو منهجية مقبولة علمياً لمنع هؤلاء الأطفال من العمل المبكر، ويكتفون فقط بتقديم خدمات اجتماعية مؤقتة لهم في أماكن عملهم.

خامسا: فاعلية برامج تحسين الدخل:-

جدول رقم (8)

يوضح فعالية برامج تحسين الدخل المقدمة لأسر الأطفال العاملين

العبارات	نعم		إلى حد ما		لا		التكرار المرجح	الوزن المرجح	ت
	ك		ك		ك				
تقدم الجمعية مساعدات مادية للأطفال العاملين	147	73.5	0	0	53	26.5	494	0.0788	5
تقدم الجمعية مساعدات عينية للأطفال العاملين	120	60	27	13.5	53	26.5	467	0.0744	7
فتوفر الجمعية فرص عمل لأسر الأطفال العاملين	40	20	27	13.5	133	66.5	307	0.0489	10
تقرض الجمعية مشروعات صغيرة لأسر الأطفال	173	86.5	27	13.5	0	0	573	0.09140	2
تتناسب القروض مع قدرة الأسر على السداد	173	86.5	0	0	27	13.5	546	0.0870	3
وجدت القروض إقبالاً شديداً من جانب الأسر	187	93.5	13	6.5	0	0	587	0.0936	1
تسند الجمعية إلى أسر الأطفال تنفيذ مشروعات صغيرة	107	53.5	93	46.5	0	0	507	0.08087	4
تنظم الجمعية	67	33.5	40	20	93	46.5	374	0.0596	9

العبارات	نعم		إلى حد ما		لا		التكرار المرجح	الوزن المرجح	ت
	ك		ك		ك				
معارض محلية لتسويق المنتجات								5	
تشارك الجمعية فى معارض على المستوى القومى	107	56.5	40	20	53	26.5	454	0.0724	8
ساعدت القروض على تحسين صحة الأسرة	80	40	120	60	0	0	480	0.076566	6
ساعدت القروض على استكمال الأطفال لتعليمهم	80	40	120	60	0	0	480	0.076566	6
ساعدت القروض فى الحد من تسرب الأطفال من التعليم	93	46.5	107	53.5	0	0	493	0.0786	5
ساعدت القروض فى تنمية المشروعات غير التقليدية	120	60	67	33.5	13	6.5	507	0.0808	4
الجملة							**6269**		

تشير نتائج الجدول (8) إلى ضعف فاعلية برامج تحسين الدخل التي تقدمها الجمعيات الأهلية لأسر الأطفال العاملين، حيث بلغ المتوسط الحسابي

للبعد(36.154) أما الانحراف المعياري فكان مساوياً (5.669)، وسلكت الجمعيات الأهلية في مجال تحسين الدخل مسلكين، أحدهما يهتم بتقديم خدمات نقدية لأسر الأطفال، واستفاد من هذه البرامج (73.5%) من الأسر، والأخرى عينية واستفاد منها 60% من الأسر، و جاءت هذه المساعدات في شكل قروض صغيرة أو متناهية الصغر، لإقامة مشروعات صغيرة و أوضح ذلك 86.5% من المبحوثين، كما بينت الدراسة أن برامج الإقراض وجدت إقبالاً شديداً من أسر الأطفال بنسبة 93.5%، وأكد المبحوثين علي أهمية برامج الإقراض في تنمية المشروعات غير التقليدية 60%، كما أسهمت برامج الإقراض في الحد من تسرب الأطفال من التعليم 46.5%،وأوضح 86.5% منهم أن أقساط القروض تتناسب إلى حدٍ كبير مع قدرة الأسرة علي السداد، علي الرغم من الإقبال الشديد الذي تشهده برامج الإقراض في الجمعيات، بيد أن هذه البرامج لم تسهم في تقديم حلول عملية لمشكلة البطالة والتعطل، ولاسيما في الريف وبين ذلك 20 % من أرباب الأسر عينة الدراسة. **من خلال ما سبق بالإضافة إلى الزيارات التي أجريناها إلى هذه الجمعيات فقد لاحظنا التالي:**

1- أن معظم برامج مناهضة عمل الأطفال الممولة من جهات أو هيئا ت أجنبية لم تتضمن في أنشطتها أي برامج لتحسين الدخل وهنا تضطر الجمعيات إلى إحداث نوع من التكامل في مشروعاتها،كما حاولت الاستفادة من الهيئات العاملة في مجال الإقراض وخدمة أهداف المشروع وإعطاء أولوية الإقراض لأسر الأطفال العاملين.

2- علي الرغم من رغبة كثير من الأسر في الاستفادة من برامج الإقراض، بيد أنهم يواجهون كثيراً من التحديات التي تعوقهم عن الاستفادة من الإقراض وأولها ضرورة إيجاد ضامن ولاسيما موظف حكومة

3- إن حصول الأسر علي قروض لا يمنعه ا من تشغيل أطفالها، فليس ثمة علاقة بين الحصول علي قرض وعدم تشغيل الأطفال، ولكن تكمن العلاقة فقط في أن الحصول علي القرض يساعد إلى حد ما في استكمال الأطفال لتعليمهم وانتظامهم فيه، وأكد هذه العبارة 40 % من الأسر.

4- علي الرغم من أن الدراسة الميدانية أكدت على إقبال كثير من الأسر علي برامج الإقراض، بيد أننا لاحظنا – من خلال زيارة للجمعيات- أن معظم الأسر لا ترغب في القروض؛ ومنهم من يرجع ذلك لأسباب دينية، ومنهم من يعلل ذلك بارتفاع سعر الفائدة وعدم القدرة علي سداد الأقساط الشهرية

تاسعاً: بعض العلاقات المستنتجة من الدراسة الميدانية:

Bivariate Analysis

أسفرت الدراسة الميدانية عن مجموعة من العلاقات المستنتجة كما يوضحها جدول رقم (9)؛ والتي استخدمت فيها وسائل التحليل الإحصائي المناسبة لوحدة القياس المستخدم لقياس المتغيرات موضوع العلاقات،وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (9)

يوضح العلاقات الارتباطية بين أبعاد المقياس

(r) correlation (coefficient)	الخدمات التعليمية	الخدمات الصحية	الخدمات الاجتماعية	برامج التدريب المهني	برامج تحسين الدخل
الخدمات التعليمية	1	0.415	0.183-	0.345	0.392
الخدمات الصحية	0.415	1	0.065	**0.520	0.337
الخدمات الاجتماعية	-0.183	0.065	1	0.419	0.018-
برامج التدريب المهني	0.345	*0.520	0.419	1	0.280
برامج تحسين الدخل	0.392	0.337	0.018	0.280	1

1- أسفرت الدراسة الميدانية عن وجود علاقة ارتباطية عكسية دالة إحصـــائيا عند مستـــوى معنـــوية (0.03) بين الحالة التعليمية لرب الأسرة ودرجة الاستفادة من الخدمات التعليمية التى تقدمها الجمعيات الأهلية؛ وقد يرجع ذلك إلى المعتقدات الراسخة فى القرية المصرية والمرتبطة بتوجهات الناس نحو العمل الأهلي، وربط الاستفادة منه بالحالة الاقتصادية للأسر؛ ومن هنا يشعر المتعلم وصاحب الوضع الاقتصادي الأفضل بالوصمة عندما يتوجه نحو إحدى الجمعيات لمحاولة الاستفادة من خدماتها، وجاء معامل ارتباط

بيرسون مساوياً (0.214-)، كما كشفت الدراسة وجود علاقة ارتباطيه عكسية بين الحالة التعليمية لرب الأسرة وعدد الأطفال العاملين فيها، فكلما زادت نسبة التعليم في الأسرة كلما قلت نسبة الأطفال العاملين فيها، وكان معامل الارتباط مساوياً (0.217-) وهو معامل دال إحصائيا عند مستوى معنوية (0.03)؛ ولعل ذلك يؤشر على أهمية التعليم والبرامج التثقيفية في تغيير اتجاهات الناس والحد من العمالة المبكرة للأطفال.

2- كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة ارتباطيه طرية عند مستوى معنوية (0.04) بين نوع ودرجة خطورة المهنة التى يمارسها الطفل ومدى الاستفادة من الخدمات الصحية المتاحة بالجمعيات الأهلية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.201)، ويفسر ذلك بعدم وجود علاقة بين خطورة المهنة وزيادة الدخل، فمن الثابت أن أكثر الناس سعياً واستفادة من الخدمات الصحية التي تقدمها الجمعيات الأهلية هم ذوى المهن الخطرة.

3-وفى هذا الصدد أيضاً أوضحت الدراسة وجود علاقة ارتباطيه طردية دالة أخصائيا عند مستوى معنوية (0.00)بين الحالة التعليمية للأسرة ودرجة خطورة المهن التي يمارسها الطفل من ناحية، ومدى الاستفادة من برامج التدريب المهني التي تقدمها الجمعيات الأهلية من ناحية أخرى، وبلغ معامل ارتباط بيرسون على التوالي (0.346)و(0.363)، ويمكن تعليل تلك العلاقة بأن مستوى التعليم ودرجة الإحساس بخطورة المهن التي يمارسها الطفل يحفز الأسرة على الإسراع بدفع أبنائها إلى برامج التدريب والتأهيل التي تنظمها الجمعيات الأهلية تفادياً للمخاطر التي يمكن أن تحدث نتيجة لنقص التدريب، وبحثاً عن مهن بديلة أكثر أمناً وسلامة على أطفالهم.

4-وفى النهاية كشفت الدراسة عن وجود علاقة ارتباطيه قوية بين مناهضة الجمعيات الأهلية لعمالة الأطفال وبين توفر التمويل الأجنبي لهذه البرامج،

وكان معامل الارتباط مســـــــاوياً (0.592) وهو معامل دال عند مستوى معنوية (0.00)، ولعل ذلك يمثل ناقوس خطر على أن معظم برامج مناهضة عمل الأطفال معدومة الاستمرارية ومهددة بالتوقف فور توقف الجهات الأجنبية عن التمويل.

ومن خلال ما سبق طرحه من نتائج يمكن القول بفاعلية الخدمات الاجتماعية الأهلية المقدمة للطفل العامل والتي يمكن توضيحها في الشكل التالي:

عاشرا: توصيات الدراسة:

من خلال ما سبق عرضه من نتائج ميدانية وأدبيات نظرية ارتبطت بدور الجمعيات الأهلية مع الأطفال العاملين ؛ يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

١ -مما لاشك فيه أن ثمة جهوداً وأموالاً ضخمة تم تخصيصها لمناهضة عمالة الأطفال ولاسيما فى الآونة الأخيرة عقب الاتفاقيات الدولية التى أبرمتها مصر مع الدول الأخرى، علي الرغم من كثافة هذه الجهود وضخامة تلك الأموال؛ بيد أننا لم نلمس سياسة واضحة ومحددة وموحدة لمناهضة عمالة الأطفال، وأن معظم الجهود تنفق لرعاية الأطفال العاملين وليس لمنعهم عن العمل؛ مما يترتب عليه مزيد من عمالة الأطفال، وتحايل كثير من الأسر على الجمعيات للاستفادة من الخدمات من خلال ادعائهم بأن أطفالهم يعملون؛ ومن ثم فإننا نوصى بضرورة وضع سياسة موحدة لمناهضة عمالة الأطفال، تلتزم بها كافة المنظمات فى عملها مع الأطفال العاملين، وفى نظرنا لن يتحقق ذلك مالم تتوحد مصادر التمويل وتصبح هناك جهة واحدة تمول وتضع السياسات وجهات أخرى تنفذ وتطبق السياسات.

٢ -تشير أدبيات العمل المدني إلى أن اهتمام هذه المنظمات بقضايا معينة لم تحركه بواعث التطوع والعمل الخيري ومصلحة المتضررين، بل يحركه

جهة وحجم التمويل المخصص لهذه القضية والذي غالباً ما تحدده الجهات الأجنبية الممولة، والتي تأتى بأجندات تم إعدادها بعيداً عن الواقع المحلى والقومي بعمق مشكلاته وخصوصية قضاياه وطرق حلها،ولهذا ارتبطت استمراريةِ مواجهة المشكلات باستمراريةِ التمويل المخصص؛ الأمر الذي يجعلنا نوصى بالاعتماد على الذات والتركيز على الاستمرارية المحلية في كافة برامج مناهضة عمالة الأطفال،ووفق مؤشرات وضوابط دقيقة تكفل الاستمرارية للجهود المبذولة وحفاظاً على الأموال من الهدر والضياع، ولن يتحقق ذلك مالم تتخلى الجمعيات الأهلية عن التمويل الأجنبي وتعتمد على الذات فى ظل استراتيجية قومية موحدة يشارك المجتمع بأسره في تنفيذها بالجهد والمال والوقت.

٣- لن تتمكن الجمعيات الأهلية وحدها من مناهضة عمالة الأطفال مالم يكن هناك سياسات لمنع الاستغلال والتعنت الذي يمارسه أصحاب الأعمال ضد الأطفال العاملين لديهم، والذين غالباً ما يكون الأطفال هم مصدر التراكم الرأسمالي الذي يحققونه، ولعل تجارة الخردة وفرز الزبالة خير دليل على استغلال هؤلاء التجار للطفولة ؛ لذلك نوصى بتفعيل كافة القوانين التي تمنع هذا الاستغلال، ويكون لمنظمات المجتمع المدني دوراً فعالاً في تنفيذ هذه السياسات وتوقيع العقوبات.

المراجع

1- مكتب العمل الدولي، القضاء **علي أسوأ أشكال عمل الأطفال**، (دليل عملي لاتفاقية منظمة العمل الدولية 182، الاتحاد البرلماني الدولي، 2002).

2-منظمة العمل الدولية، الطريق **نحو العمل اللائق**، (جنيف، مجلة عالم العمل، العدد 51، سبتمبر 2004)ص13- 14.

3- أحمد عبد الله، **أطفال برتبة عمال**، من منشورات (مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية القاهرة،)2001، ص 8 – 16.

Child Labor and Social Capital in the 4
Mezzo System / 357 ' 2003

5- ناهد رمزي، **ظاهرة عمل الأطفال في الدول العربية**، نحو إستراتيجية عربية لمواجهة الظاهرة، (القاهرة، المجلة القومية للطفولة والتنمية، المجلد الأول، 1998)، ص21.

6- أحمد زايد وآخرون، **ظاهرة عمالة الأطفال في محافظة الفيوم، بحث منشور في** (المجلس القومي للطفولة والأمومة، القاهرة، 2006) ص 7.

7- نجوى إمام عمارة، **العلاقة بين عمالة الأطفال وبعض المتغيرات النفسية والاجتماعية**، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، 2002).

8- منال محمد محمود عبد العال، **التحليل الفسيولوجي لعمالة الأطفال بمدينة القاهرة**،(رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1997).

9- منال محمد عباس، **الأبعاد الاجتماعية والبيئية لعمالة الأطفال** ، دراسة سوسيولوجية في مدينة الإسكندرية، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة الإسكندرية، 2004).

10- السيد فهمي علي محمد، **البناء المتصدع وعلاقته ببعض الاضطرابات النفسية لدي الطفل العامل**، بحث منشور في،(المؤتمر العلمي السنوي – الطفل والبيئة – معهد الدراسات العليا والطفولة، جامعة عين شمس، مارس 2001).

11- زينب معوض الباهي، **دور مركز رعاية وتنمية الطفل العامل في إشباع الحاجات الاجتماعية والنفسية للطفل**، بحث منشور في (المؤتمر العلمي الرابع عشر للخدمة الاجتماعية – الجهود التطوعية والاحتراف المهني- كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، مارس، 2001).

12 [illegible] **Children's Work Experiences**([illegible] 2003 [illegible]

13- الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، **تقرير عن عمالة الأطفال فى مصر**،(القاهرة، الهيئة العامة للتنظيم والإدارة، 2005م)

14- الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء، **عمالة الأطفال وعلاقتها بالدخل الأسرى**،(التقرير السنوى، القاهرة،1988)

15- وزارة الصحة والسكان، **المسح الديموجرافى الصحى**،القاهرة، 1992م.

16 [illegible] **The Economic Determinants of Fertility in Metropolitan E**[illegible] 189 [illegible] 1986 [illegible]

17- نبيل إبراهيم أحمد، **أساسيات خدمة الجماعة**، (القاهرة، زهراء الشرق، ب ت)، ص 448 – 449

18 /]تجـ[: يـأتـجـ[،يجـ **Working Children in the Informal Sector in Managua**، ا ـهـثـشـ ٩ ـثـنـخـ]ـجـأـجـ[اـت ـحـخـيـ ـخـذـجـV]شـجـ٤ 1997 , 314

19 ٣ـنـجـ[اـتـ]ـثـفـجـنـجـ **The Problem of Being a Poor Child in Urban Bolivia**، ا ـجـهـتـ ا ـجـيـ[جـ ٤[ـثـخـ[أـجـ ـنـيـ ـخـيـخـ؛ / 2000 ’ 178

20، **Evidence on** ا ـجـتـ[ـخـيـ ـجـ٢[جـيـ ـجـ ـثـ ـجـ ا ـجـيـ ـجـ ـضـ ٤ـتـنـثـ **(substitutability of Adult and Child labour,** ـبـثـ ا]]ـجـ ا 1998 ـثـيـ ـخـيـذ ا ـذـيـ ـجـ٫ـثـ ـنـثـ ـشـ[ـجـتـ[ـخـ[٨

21- محمد علي محمد، **علم الاجتماع والمنهج العلمي**، دراسة في طرق البحث وأساليبه(الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1983) ص316.

22- عبد العزيز مختار، **التخطيط لتنمية المجتمع** (القاهرة، دار الحكمة للطباعة 1991) ص 365.

23- رياض أمين حمزاوي، **تقويم فاعلية مشروعات الأسر المنتجة** ، بحث منشور في (المؤتمر العلمي الرابع، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، جامعة القاهرة، 1991)ص 737.

24 آ ٨ ـ [ـتـجـفـ **Organization Effectiveness** ‘ إ، 212 ’ 1999 ـثـ ـذـجـيـ ـثـ ا ـتـ ـنـيـخـيـد] ’ـثـ]ـضـ ـهـثـ ـثـ /

25- عبد العزيز مختار، المرجع السابق، ص 65.

26- محمد عبد الحليم عمر، **مؤشرات تقييم الأداء الاقتصادي للجمعيات الخيرية الأهلية**، ورقة عمل مقدمة إلى (ندوة التقييم الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الخيرية الأهلية في ج.م.ع، جامعة الأزهر، 1997)ص 57.

27- أحمد شفيق السكرى، **المدخل فى تخطيط الخدمات الاجتماعية**، (القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1991)، ص23.

28 - [illegible] **Human Service Planning,** 3[illegible]

29 [illegible] **An Introduction to Social Planning In the Third World,** [illegible] 1985 ' 37

30 [illegible] **The Welfare State and Equality** [illegible] 1982 ' 1

31 - محروس خليفة، **السياسة الاجتماعية والتخطيط فى العالم الثالث**، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988)، ص 64.

32 [illegible] **International Conference of Ministers Responsible for the Social Welfare** [illegible] 1988 ' 76

33- أحمد شفيق السكرى: المرجع السابق، ص 27.

34- إقبال الأمير السمالوطى: **تخطيط الخدمات الإنسانية**، (القاهرة، مكتبة عين شمس، 1994)، ص46.

35- **قانون الطفل رقم 12 لسنة 1996.**

36- أماني عبد الفتاح، **عمالة الأطفال كظاهرة اجتماعية ريفية** (القاهرة، عالم الكتب، 2001م)ص 14

37- عادل عازر، **الطفل المعرض للانحراف** بحث في (القاهرة، المجلة القومية الصادرة من المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، العدد 2، المجلد 46، 2003) ص 52.

38- ثريا علي الديب، **المخاطر البيئية وحماية حقوق الطفل** (دراسة اجتماعية لظاهرة عمالة الأطفال، بحث منشور في (المؤتمر السنوي لكلية الآداب، جامعة المنصورة، 2004) ص4،3.

39- خالد سليمان وسوسن عرفة، **أضواء علي ظاهرة عمالة الأطفال مقارنة نقدية** – (الكويت، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مارس 2002 ص 26.

40 [illegible] **hildren Behavior and Development** [illegible] 1987 ، [illegible] 36

41- أحمد وهدان وآخرون، **الأنماط الجديدة لتعرض الأطفال للانحراف**، بحث منشور في(القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1999)ص 156.

42- علا مصطفي، **الأطفال العاملون في الحضر** ، بحث منشور في (المؤتمر السنوي للبحوث الاجتماعية، المجلد الثالث، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، مايو 2000) ص 6، 8.

43- علا مصطفي وآخرون **الطفل في المناطق العشوائية** (القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1998) ص 203.

44- مني البرادعي، **قصور التعليم وعمالة الأطفال**، ورشة عمل، نظمتها (منظمة العمل الدولية بالتعاون مع اليونيسيف، مارس 1995).

45- خالد سليمان وسوسن عرفة، المرجع سابق، ص 37.

6- **الإستراتيجية القومية للقضاء علي عمل الأطفال**، المجلس القومي للطفولة والأمومة، القاهرة، 2007 ص 26.

47 ؛ [illegible], **Parental and Teacher Attitudes of Children Working A Part- Time Job During School** ' [illegible] 99 ' 1996

48 / [illegible] **Programs Note Child labour** [illegible] in Bouchertest، [illegible] / ، 3 أ،2 ،270 ' 2006 [illegible] ؛ .

49 [illegible] **Child labor in New York City**(٧ [illegible] 2006 [illegible] ' [illegible] ' 16

50- **الإستراتيجية القومية للقضاء علي عمل الأطفال** ، المرجع السابق، ص22.

51- المسح القومي لظاهرة عمل الأطفال في مصر، **المجلس القومي للطفولة والأمومة، 2001.**